جامعـــة الأزهـــــر
كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

الجوابُ الحَاثّ

لبيان ما أَشْكَلَ من المعاني

في حديث الكَذَبَاتِ الثلاث"

إعداد

دكتور/ خالد رزق محمد جبر

مدرس الحديث وعلومه في كلية أصول الدين والدعوة
فرع جامعة الأزهر بالزقازيق

مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الرابع والأربعون، لعام ١٤٤٦هـ-
يونيو ٢٠٢٥م والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٢٤/٦١٥٧ والترقيم الدولي الطباعي
I.S.S.N 2974-4660 و The Online ISSN 2974-4679

الجوابُ الحَاثّ لبيان ما أَشْكَلَ من المعاني في حديث "الكَذَبَاتِ الثلاث"

خالد رزق محمد جبر
قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
البريد الالكتروني: Khaleddr8@gmail.com

ملخص البحث:

تناولت هذه الدراسة واحدا من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، والذي أثار بصريح لفظه إشكالا في فهم كثير من الناس لا سيما عند أهل البدع منهم الذين رأوا أن هذا الحديث مخالفٌ للعقل، معارضٌ للقرآن الكريم. ذلك لما جاء فيه من وصفٍ صريحٍ لأحد أنبياء الله تعالى، بل لأبي الأنبياء وخليل رب الأرض والسماء أبينا إبراهيم عليه السلام بالكذب، وزاد الأمر غموضا وتعقيدا أن إبراهيم عليه السلام نفسه قد وصف نفسَه بذات الوصف تارة بالعبارة وأخرى بالإشارة في روايات أخرى غير هذا الحديث، فكان من المناسب أن أتناول هذه المسألة في دراسة حديثية متخصصة أحاول من خلالها جمع تلك الأقوال المتناثرة فيها بُغية أن أصل من خلالها إلى الراجح في هذه المسألة هداية لنفسي أولاً ولكثير من المسلمين، وقياما بواجب تخصصي الدقيق، ونصرة لأنبياء الله تعالى وصونا لهم من الافتراءات وما يشاكلها، وقد قطعت شوطا لا بأس به في هذه الدراسة متبعاً منهج الاستقراء والتحليل حتى انتهيت في آخرها بحول الله تعالى وقوته إلى عدة نتائج كان من أهمها أن الاختلاف الكبير الحاصل بين أهل العلم في بيان المعنى الحقيقي لهذا الحديث يعود في أصله إلى صراحة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم في تسميته لما صدر عن أبينا إبراهيم عليه السلام من كلمات بالكذبات، وإلى إقرار خليل الله إبراهيم عليه السلام بنفسه لذات اللفظ كما في حديث الشفاعة، وأن أجوبة أهل العلم في هذه المسألة تكاد تنحصر في ثلاثة مذاهب فمنهم من حملها على المعاريض المرخص له فيها، ومنهم من قال بأنها كذبٌ محضٌ في ذات الله أراد به إبراهيم عليه السلام إذلال أهل الكفر والضلال، ومنهم من ردَّ الحديث وأنكره، واتهم رواته بالتقصير في نقل الخبر الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا ما لا يؤيده أحدٌ من أهل النقل أو العقل السالم من الزوابع والشبهات. والله تعالى أعلم.

الكلمات المفتاحية: (كذبات – معاريض – سقيم – ماحل – في ذات الله).

The Urging Response to Clarify the Ambiguous Meanings in the Hadith of "The Three Lies"

Khaled Rizq Mohamed Jabr
Department of Hadith and Its Sciences, Faculty of Usul al-Din and Da'wah, Zagazig, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: Khaleddr8@gmail.com

Abstract:

This study examines one of the authentic hadiths of the Prophet Muhammad (peace and blessings be upon him), which has posed a significant challenge in understanding due to its explicit wording. This challenge has been particularly evident among those of heterodox beliefs, who argue that the hadith contradicts reason and opposes the Qur'an. The controversy arises from its explicit description of one of Allah's prophets—indeed, the father of prophets and the close friend of the Lord of the heavens and the earth, our father Ibrahim (peace be upon him)—as having uttered lies. The complexity deepens as Ibrahim (peace be upon him) himself acknowledged this description, either explicitly or implicitly, in other narrations beyond this hadith.

Thus, it was appropriate to address this issue in a specialized hadith study, aiming to gather the scattered scholarly opinions on the matter to reach the most preponderant view. My objective was to clarify the issue for myself first, for many Muslims, and in fulfillment of my duty as a specialist in this field, while also defending the honor of Allah's prophets against fabrications and misconceptions. I have made considerable progress in this study, following an inductive and analytical approach, and ultimately, with Allah's help and guidance, I have reached several conclusions.

One of the most significant findings is that the considerable disagreement among scholars regarding the true meaning of this hadith originates from the Prophet's (peace be upon him) explicit wording, where he referred to Ibrahim's statements as "lies." Furthermore, Ibrahim (peace be upon him) himself confirmed this

wording in the hadith of intercession. Scholars' responses to this issue can be categorized into three main views:

1. Some interpreted these statements as **permissible equivocations** (ma'arid).

2. Others considered them as **outright falsehoods**, but justified in the context of **defeating disbelief and misguidance**.

3. A third group **rejected the hadith altogether**, questioning its authenticity and the reliability of its narrators. However, this last position is not supported by scholars of hadith transmission or by sound reasoning free from doubts and misconceptions.

Keywords: (Lies – Equivocations – Sickly – Deceptive – For the Sake of Allah).

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله أحمده، وأستعين به، وأستهديه، وأستغفره، وأؤمن به، وأتوكل عليه، وأعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، اختاره سبحانه لوحيه، واصطفاه لرسالته، وفضَّله على جميع خلقه، فكان (ﷺ) أفضل خلقه نفساً، وخيرهم داراً ونسباً، فاللهم صلِّ على نبينا محمدٍ الكريم الداعي إلى صراطك المستقيم، وعلى أبويه إبراهيم وإسماعيل، وعلى أصحابه الغر الميامين، الذين اصطفاهم الله تعالى لصحبة نبيه، وائتمنهم على حفظ وحيه والبلاغ عنه، صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله عز وجلَّ أعلم بخلقه من غيره: ﴿أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[الملك:١٤]، ولعلمه بحال عباده أرسل إليهم رسله وأنبيائه: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]، ولحكمةٍ بالغةٍ يعلمها سبحانه فضَّل بعض رسله وأنبيائه على بعض، ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وكان من أولئك الذين فضَّلهم الله تعالى من أنبيائه ورسله، وزكَّى ملته، وأمر باتباعه، بل واتخذه خليلا، وجعله أبا للأنبياء، نبي الله إبراهيم (عليه السلام)، جعله الله تعالى إمامًا يُؤْتَمّ به فقال: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[البقرة: ١٢٤].

وغار سبحانه على دينه وقت أن رَغِبَت اليهود والنصارى عن الإسلام الذي هو ملة إبراهيم (عليه السلام)، واتَّخَذُوا اليهوديَّة والنصرانيَّة بِدْعَةً ليست من الله في شيء، فعاتبهم الله تعالى فيه ووصفهم بخيبة الرأي وخسارة العقل فقال: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠]، ولمَّا تآمرت رُؤُوس اليهود، ونصارى نجران، وقالوا للمؤمنين: كونوا على ديننا؛ فإنه ليس

دينٌ إلا ديننا كذَّبهم الله تعالى وقال: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]، وإنما خصَّ الله تعالى خليله إبراهيم (عليه السلام) بذلك كله دون غيره لكونه مقبولا عند جميع الأمم.

فضلا عن ذلك كله فقد عانى خليل الله إبراهيم (عليه السلام) مع قومه كثيرا، وابتلي ابتلاء شديدا، وكان له في هداية قومه ودعوتهم إلى الحق والرشاد صولات وجولات، فهو الذي صبر على قضاء ربه عز وجل حين أُلقي في النار، وتحمل مسئولية مواجهة قومه في كسر الأصنام، والتزم أمر ربه في قضية ذبح ولده إسحاق... إلخ.

وقد علَّمنا نبيُنا محمدٌ (ﷺ) كيف نعظم أبانا إبراهيم (عليه السلام) ونجدد عهدنا كل صباح بالإيمان به واتباع ملته، ففي الحديث الذي يرويه سعيد بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: " أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، وَعَلَى كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ، وَعَلَى دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (ﷺ)، وَعَلَى مِلَّةِ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا مُسْلِمًا، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ"(١)، وهو ذات المعنى الذي حكاه ربنا جل وعلا على لسان نبيه (ﷺ) قال: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[الأنعام: ١٦١].

والقرآن الكريم – وهو كتاب الله تعالى القديم – قد امتلأ بثناء الله تعالى على خليله إبراهيم (عليه السلام)، فتارة يصفه بأنه المؤمن الخاشِع، المتُضَرِّع، الدَّعّاء كثير الذكر لله فيقول سبحانه ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]، وتارة يزيد من الثناء عليه ويصفه بأنه دائم التوبة والرجوع إلى الله عز وجل فيقول سبحانه: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾ [هود: ٧٥].

وتلك الهداية التي عاش إبراهيمُ (عليه السلام) في ظلها إنما كانت بتقدير الله تعالى وعنايته، فهو سبحانه الذي هداه منذ كان صغيرا وألهمه رشده وما فيه صلاحه، مع علمه الأزلي سبحانه بأنه طائع له في كل أوامره وحكى ذلك سبحانه فقال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١]، وهو الأعلم سبحانه أن قلب إبراهيم لا

(١) حديث صحيح: أخرجه أحمد بن حنبل في «مسنده»: من حديث عبد الرحمن بن أَبْزَى، عن النبي (ﷺ) بإسناد رجاله ثقات، ج٢٤/ ص ٧٧ / ح رقم ١٥٣٦٠. ط الرسالة.

يعتريه شك ولا يشوبه سوء ظن ولا شبهة شرك فوصف قلبه بالسلامة والنقاء فقال تعالى: ﴿إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٨٤]، وقد بلَّغ إبراهيمُ (عليه السلام) رسالات ربه إلى خلقه، وأدّى ما عليه لله فيها على خير وجه فشكر الله تعالى له وفاءه فوصفه بقوله: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧] بل جعله لكل مَنْ بعده مثالا يؤتسى به ويقتدى فقال جل شأنه: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الممتحنة: ٤].

هذا ما ندين لله تعالى به من تعظيم وتوقير أنبيائه ورسله، وهذا ما علَّمنا إياه نبينا محمد (ﷺ) من تعظيم شأن خليل الله إبراهيم (عليه السلام) كيف لا وهو أول من سلك ذلك بنفسه، ففي الحديث: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فَقَالَ: يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) "ذَاكَ إِبْرَاهِيمُ (عليه السلام)"،[1] ومع كون نبينا محمد (ﷺ) حبيب ربِّ العالمين، وخير الخلق أجمعين، وصاحب المقام المحمود، والشفاعة العظمى، إلا أنه فعل ذلك إجلالا لأبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام، وتواضعا منه (ﷺ).

وكان من جملة ما دونته الصحاح من كتب السنة وغيرها، أن النبي (ﷺ) قال:" لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثًا.[2] وهو حديث ثابت وصحيح، لكنه في مقابل كل هذا الثناء والإجلال لأبي الأنبياء إبراهيم (عليه السلام) قد أثار بصريح لفظه إشكالا في فهم كثير من الناس لا سيما عند أهل البدع منهم الذين رأوا أن هذا الحديث مخالف للعقل، معارض للقرآن الكريم.

وقد بان لي من خلال تتبع هذا الحديث تخريجا وشرحا أنه ما تعرَّضَ له كتاب في كتب أهل العلم؛ إلا ولصاحبه عليه فيه تعليق –طال ذلك أو قصر–، والناس في باب العلم عقائد ومذاهب. فرأيت أنه من المناسب أن أتناول هذه المسألة في هيئة دراسة حديثية أجمع فيها تلك الأقوال المتناثرة في هذه المسألة بغية أن أصل من خلالها إلى

---

(١) حديث صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أنس بن مالك، عن النبي (ﷺ) كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم عليه السلام، ج٤/ص١٨٣٩/ح رقم ٢٣٦٩.

(٢) حديث صحيح: أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأنبياء، بَاب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلا﴾، ج٣/ص١٢٢٥/ح رقم٣١٧٩. وسيرد تخريجه مفصلا عند البخاري وغيره في المبحث الأول من هذه الدراسة بحول الله وقوته.

الراجح في معناها، وجعلت عنوانها: **الجوابُ الحَاثّ لبيان ما أَشْكَلَ من المعاني في حديث «الكَذَبَاتِ الثلاث»**(١)

ولست مدعيا في بحثي هذا أنني أول من طرق بابه، ولا آخر من سيتناوله، وإنما أنا حلقةٌ في سلسلةٍ من أولئك الذين يرجون رحمة ربهم بالدفاع عن سنة نبيهم (ﷺ)، أولئك الذين آمنوا بصحة الرواية وثبوتها ثم راحوا يأوِّلون ما فيها من كلماتٍ؛ صيانةً لمقام النبوة، واحتراما لصحة الرواية، فتلك ثلةٌ من الأولين، تعقبها ثلة من الآخرين أمضوا أوقاتهم في جمع ما تناثر من معانيها، واجتهدوا في الوقوف على كل ما يضمن للمرء فهما سليما يحفظ عليه دينه وسلامة عقله. ولقد راودتني نفسي كثيرا أن راحة البال في الاكتفاء بما كتبه أهل الفضل الذين سبقوني في بحث هذه المسألة، والتسليم لهم في كل ما كتبوه أو تناقلوه فيما بينهم – لاحقهم عن سابقهم –، وهذا في ذاته لا يضر، غير أنني اعتصمت بالله تعالى أن يهديني لما يحبه ويرضاه فشرح الله صدري وعزمت على نفسي أن أنظر في كل ما توصلت إليه يداي في هذه المسألة عند عموم أهل العلم من المحدثين والمفسرين وغيرهم، قدر استطاعتي، وقدر ما تسمح به حدود هذا البحث، مراعيا في ذلك كله الترتيب التاريخي لهذه النقول، وإني لأرجو أن يتسع صدر كل قارئ لبحثي هذا إن استشعر كثرة النقل فهو أمر مقصود لا لذاته ولكن حتى يتبين لي ولكل من يقرأ المسألة معي أو بعدي أصل الكلام فيها ومصدره، من المقلد لغيره فيها، أو الناقل له.

وكان لاختيار هذا الموضوع للبحث والدراسة أسباب عدة، من أهمها:

(١) إظهار بعض مناهج المحدثين في دفع الإشكال عن الأحاديث النبوية، ومدى حرصهم على سلامة وصيانة النص النبوي الشريف.

---

(١) وممن سمَّاه بـ «حديث الكَذَبَاتِ الثلاث»: أبو المظفر، عون الدين يحيى بن هُبَيْرَة الشيبانيّ (ت ٥٦٠هـ) في كتابه الإفصاح عن معاني الصحاح: ج٧/ ص١٧٥. والجيدُ في ضبط (الكَذَبَاتِ) هو فتح الذال في الجمع؛ لأنه جمع كذْبة بسكون الذال، وهو اسم لا صفة. قاله العيني في عمدة القاري: ج١٥/ص٢٤٨. وقيل غير ذلك.

(٢) تقديم صورة تطبيقية تُبرز العلاقة بين الفهم الصحيح للسنة، والعناية بدراسة مباحث مشكل الحديث لا سيما عند أهل العلم من المحدثين والأصوليين.

(٣) تفويت الفرصة على المشككين في السنة النبوية الذين اتخذوا من بعض الأحاديث المشكلة ذريعة للطعن في السنة بأكملها، وذلك بإظهار الوجه الراجح في معنى الحديث مع الدليل.

أما عن منهج البحث العلمي المتبع في هذه الدراسة: فهو المنهج الاستقرائي، ثم التحليلي، حيث عنيت أولا باستقراء الكتابات المتنوعة في هذا الموضوع محل البحث عند المحدثين، والمفسرين، وعلماء العقيدة، وغيرهم من المتقدمين والمعاصرين قدر استطاعتي وبما يتناسب مع حدود البحث ومفرداته، ثم تحليلها كمقدمة للترجيح بين المذاهب الواردة في هذه المسألة.

وأما عن خطة البحث: فقد بَنَيْتُ هذه الدراسة على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، ثم ذيلتها بالخاتمة والفهارس العلمية التي تعرف بمضامينها.

أما المقدمة: فهي تلك التي بين يديك الآن، وقد تضمنت جانبا من أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، وبيان أهداف هذه الدراسة، مع الإشارة المجملة للدراسات السابقة في نفس الموضوع، ومنهج البحث العلمي المتبع فيها، ثم ذكر خطة البحث اجمالا.

وأما التمهيد: فجعلته كالتوطئة أو المدخل للموضوع، ولذا فقد دار الكلام فيه حول ثلاثة محاور رئيسية، الأول منها: في بيان معاني مفردات العنوان، والثاني: في الكلام مع الإيجاز على مشكل الحديث وعناية العلماء بدفعه عن الأحاديث النبوية، وأثر ذلك في فهم السنة، والثالث: الكلام إجمالا حول مسألة عصمة الأنبياء والخلاف الوارد فيها. وحاولت قدر الطاقة أن يكون الكلام في التمهيد بعبارات مختصرة تمهد للقارئ الكريم طريقَه لاستيعاب الموضوع ومدى أهميته والوصول إلى أهدافه وفق المنهجية العلمية للبحث العلمي.

وأما المبحث الأول: فهو في تخريج الحديث محل الدراسة، وفيه مطلبان، المطلب الأول: ذكر روايات صرَّح فيها نبينا محمد (ﷺ) أو غيره من أصحابه الكرام بنسبة « الكَذَبَاتِ الثلاث» إلى أبينا إبراهيم (عليه السلام)، والكلام فيه على فرعين: الأول: ذكر المرفوع إلى النبي (ﷺ) من روايات الحديث وتخريجها، والثاني: ذكر الموقوف من الروايات على بعض أصحاب النبي (ﷺ) وتخريجها، المطلب الثاني: ذكر روايات صرَّح فيها نبيُ الله إبراهيم (عليه السلام) أو أشار بنفسه إلى وقوع «الكَذَبَاتِ الثلاث» منه، والكلام فيه على فرعين، الأول: ذكر روايات ورد فيها ذلك تصريحا، وتخريجها، والثاني: ذكر روايات ورد فيها ذلك بالإشارة أو التلميح، وتخريجها. ثم وضعت بين يدي القارئ تتمة في ذكر شواهد أخرى للحديث، أعقبتها بذكر الخلاصة من المبحث الأول.

وأما المبحث الثاني: فهو في بيان وجه الإشكال في هذا الحديث، وأقوال أهل العلم من الشرَّاح وغيرهم، وبيان مذاهبهم في دفع الإشكال الوارد في معناه. وفيه مطلبان: المطلب الأول: في بيان وجه الإشكال في هذا الحديث، والمطلب الثاني: في بيان مذاهب أهل العلم في دفع الإشكال الوارد في الحديث. ثم ختام هذا المبحث بذكر خلاصته.

وأما المبحث الثالث: فهو في الترجيح بين مذاهب أهل العلم الواردة في دفع الإشكال. ثم الخاتمة: وقد تضمنت أهم نتائج البحث والدراسة، تليها قائمة المراجع، ثم فهرس الموضوعات. ولا أدعي لعملي هذا كمالا أو تميزا، ولكنه لا يعدو جهد المقل، وصدقة الفقير، غير أني حاولت قدر طاقتي أن أسير سير الحاث إلى معرفة وجه الصواب في معنى تلك «الكَذَبَات الثلاث»، فما كان فيه من صواب فمن فضل الله علينا وعلى الناس، وما كان فيه من نقص أو خلل أو زلل فمن نفسي، ومن همزات الوسواس الخناس، والله عز وجل وسنة نبيه (ﷺ) منه برآء، وليغفر الله تعالى لي ذلك، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

أولا: في بيان مفردات عنوان البحث والتعريف بها:

الجوابُ: لفظٌ مفردٌ يُجمع على: الجوابات والأجوبة، وهو: ما يكون ردًّا على سؤال أو دعاء أو دَعْوَى، أو رسالة أو اعتراض ونحو ذلك، وفي كتاب الله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [النمل: ٥٦].(١)

والحاثُّ: اسم فاعل من(حَثَّ) وهو فصيح مستعمل: وله عدة معان أشهرها الْحَضُّ عَلَى الشَّيْءِ، وقيل: التحريض. يقولون: حَثّه على الأمر: أي حَرَّضَه. وقيل: الحَثُّ: الإِعْجالُ فِي اتِّصالٍ. وقيل: سريع جادٌّ في أمره. وحَثّ: تتعدَّى بإلى أيضا فيقال: حثَّ إلى، لكن أجاز اللغويون نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض. وكأن عبارة "الجواب الحاث" تفاءل بها الباحث أن يكون بحثه ردّاً جادّاً ومحرضا على التزام القول الراجح في معنى الحديث.(٢)

وأما لفظة الإشكال: فكل أمرٍ أوجب التباسا في الفهم فهو إشكالٌ، سواء وقع في نص قرآني، أو في حديث نبوي، أو في مجرد الكلام العادي، والإشكال في الأحاديث النبوية قد ينشأ بسبب معنى الحديث نفسه بغير معارضة، أو من مخالفة الحديث للعقل، أو للقرآن، أو للّغة. وهنا يأتي دور المؤلف أو الشارح حيث يجتهد لرفع هذا الإشكال إما بالتوفيق بين الخبرين المتعارضين، أو ببيان نسخٍ فيهما، أو بشرح المعنى بما يتفق مع العقل، أو القرآن، أو اللغة، أو بتضعيف الحديث الموجب للإشكال وردِّه، أو بغير ذلك من مناهج دفع الإشكال المتفق عليها بين أهل العلم.

---

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة: د أحمد مختار (ت١٤٢٤هـ) وآخرين: ج١/ ص ٤١٦.

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس: ج٢/ص٢٩. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للحميري اليمني: ج٣/ص١٢٨٢. لسان العرب: ج٢/ ص١٢٩. معجم الصواب اللغوي: ج١/ص٣١٢، ٣٦٧، ٦٦٩. معجم اللغة العربية المعاصرة: ج١/ص٤٤٣.

وإن خفاء مدلول الحديث أو اللبس في فهم معانيه أو توهم التناقض بين النصوص الشرعية ليس أمراً طارئا أو مستحدثا، وإنما تعود صورُه ومظاهرهُ إلى عهد النبي (ﷺ) حيث كان بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم تعترضهم بعض الإشكالات وتظهر لهم بعض التناقضات بين ما فهموه من القرآن الكريم، وما سمعوه من النبي (ﷺ)، وكانوا يتوجهون بالسؤال إلى النبي (ﷺ) فيكشف لهم عمَّا خفي فهمُه عليهم، ويبين لهم حقيقة الأمر وأنه لا تناقض فيه، غاية ما هنالك أنهم كانوا يسألون سؤال الباحث عن الحق ليتَّبِعه فإذا اهتدوا إليه لزموه وقالوا سمعنا وأطعنا، بخلاف بعض الطوائف الضالة اليوم الذين لا يرجون سوى التشغيب على السنة النبوية وأهلها.

والعلماء الربانيون لا شك هم ورثة الأنبياء، وأهل الحديث منهم هم أهل النبي (ﷺ) يقتفون أثره، ويحتذون حذوه، ولا يكادون يخالفون منهجه، ولذا نجد اهتمام المحدثين قديما وحديثا اهتماما بالغا لا نظير له نحو رفع أي اختلاف أو إشكال يقع في الأحاديث النبوية امتثالا لهدي النبي (ﷺ) واقتداء به في بيان رسالته، وإيمانا منهم بأن تحقيق الفهم الصحيح لحديث النبي (ﷺ) يستوجب القدرة على دفع ما قد يطرأ عليه من إشكال، حتى لا يسير الشارح بالنص النبوي أو ينحرف به في غير ما هو له.

وقد أظهر الاستقراء للكتابات المتنوعة في هذا الباب أن أعداء السنة، والطاعنين فيها قديما وحديثا قد اعتمدوا على تلك المعاني المشكلة في بعض الأحاديث النبوية – فيما يرونه أو يعتقدونه ظاهرا – واتخذوا منها ذريعة للطعن في حديث رسول الله (ﷺ)، لكن هيهات هيهات، فقد تصدى لهم أهل الحديث وشراحه في كل زمان ومكان، فجردوا أنفسهم للرد عليهم وتفنيد أباطيلهم ببيان وجه الحق في هذه الأحاديث ودفع الإشكال عنها بالحجة البالغة التي لا يشوبها هوى شخصي، أو يعتريها تحيز ممقوت.

والواقع أن السبب الرئيس فيما يظهر من إشكالٍ في بعض الأحاديث إنما هو عدم فهمها على حقيقتها، والعجز عن إدراك معانيها، لكنه عندما يتبارى شرَّاحُ الحديث في

شرحها وبيان حقيقة المقصود منها؛ عندها فقط يزول هذا الإشكال ثم لا يتمسك به بعدُ إلا مَنْ ران على قلبَه زيغٌ، أو سيطر على عقله الهوى.

وهذا الحديث – محل الدراسة – قد نال حظاً كبيرا من اللبس والإشكال لدى الطوائف المختلفة، لا سيما ونسبة الكذبات إلى إبراهيم (عليه السلام) جاءت باللفظ الصريح على لسان نبينا محمد (ﷺ) تارة، وتارة أخرى يُقرُّ بها سيدنا إبراهيم (عليه السلام) بنفسه، فشرَّق الناس في بيان المعنى الصحيح لهذه الكلمات وغرَّبوا، أتُراها على حقيقتها فهي إذا كذب صريح، أو أنها محمولة على المجاز فيحتمل لفظها معنى آخر، أم أن الحديث نفسه لا يرقى إلى درجة الصحيح الثابت عن رسول الله (ﷺ)، وإذا كان الأول فما تأويل الحديث إذاً في مقابل قول الله تعالى: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٤١]، وكيف نوفق بينه وبين المشهور لدى عامة الناس من أن الأنبياء معصومون، حيث لا ينبغي أن يُظنَّ بإمام الحنفاء وشيخ الأنبياء وخليل رب الأرض والسماء أنه كان يكذب في الحديث.

والعصمة في اللغة: يراد بها المنع أو الحفظ، فكل معتصم بالله تعالى ممتنع به، محفوظ بحفظه. وفي الاصطلاح: لها تعريفات متعددة بتعدد طوائف أهل العلم، وإن كانت جميعها تنتهي إلى معنى واحد وهو حفظ الله تعالى أنبيائه من مواقعة الذنوب والمخالفات بعد البعثة باتفاق المحققين المحقين، وقبل البعثة على التحقيق.

ولعل أوضح هذه التعريفات وأسلمها من الاعتراضات ما ذكره الشهاب الخفاجي صاحب كتاب نسيم الرياض من أنها: لطف من الله تعالى يحمل النبي على فعل الخير، ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقًا للابتلاء.[1]

(١) أصول الدين لجمال الدين الغزنوي (ت ٥٩٣هـ): ص١٣٦. نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت١٠٦٩هـ): ج٥/ ص١٩٣. ط/ دار الكتب العلمية.

هذا وقد اختلفت أقوال أهل العلم ومذاهبهم في مسألة "عصمة الأنبياء" مع اتفاقهم على عصمتهم في تبليغ الرسالة، فمنهم من لم ير عصمة الأنبياء عن الكبائر والصغائر عدا الكذب، وهذا قول الكرَّامية(١)، وبعض الخوارج، ونسبه ابن حزم إلى الباقلاني. ومنهم من جوّز وقوع الكبائر من الأنبياء سهوا لا عمدا وهذا ما عليه الرازي من الأشاعرة. ومنهم من يرى وجوب العصمة للأنبياء من الكبائر والصغائر، سواء كانت عمدا أو سهوا قبل النبوة أو بعدها؛ فلا يقع منهم معصية البتة. وهذا عليه الرافضة، والقاضي، عياض، والسبكي من الأشاعرة، والقاضي عبد الجبار من المعتزلة. ومنهم من يرى أن الأنبياء معصومون من الصغائر والكبائر بعد النبوة. وهذا عليه بعض الأشاعرة، والماتريدية كابن مجاهد، والشهرستاني، والبغدادي، والصابوني. وذهب بعض أئمة سمرقند أن الأنبياء معصومون من الكبائر والصغائر والزلات جميعا. ومنهم من يرى أن الأنبياء معصومون من الكبائر مطلقا ومن الصغائر عمدا. وهذا عليه بعض الأشاعرة والماتريدية كالإيجي، والتفتازاني، والبزدوي، وابن أبي الشريف، والبياضي، والجاحظ، والنظّام، والأصم، وجعفر بن بشر، ونسبه البزدوي إلى أهل السنة حيث قال: " قال أهل السنة والجماعة: إن الأنبياء والرسل معصومون من الكبائر من الذنوب والصغائر بطريق القصد، أما الزلات فغير معصومين عنها، وهو ما يقع من الذنوب منهم خطأ أو نسيانا ".

قلت: وهذا هو ظاهر كلام الإمام أبي حنيفة حيث قال: "والأنبياء عليهم الصلاة والسلام منزهون عن الصغائر والكبائر والكفر والقبائح، وقد كانت منهم زلات وخطايا.

ومنهم من يرى أن الأنبياء معصومون من الكبائر دون الصغائر، فجوزوا وقوع الصغائر من الأنبياء مطلقا. وهذا عليه ابن جرير، وابن قتيبة، وشيخ الإسلام، وابن

(١) الكرامية: فرقة من المرجئة، وهم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني، وهم الذين شبهوا الله تعالى بخلقه، وأطلق عليهم الأشعري اسم المجسمة، وذكر أن أقوالهم بلغت ست عشرة مقالة. الملل والنحل للشهرستاني (ت٥٤٨هـ): ج١/ص١٠٨. مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ): ص١٤١.

فورك، والجويني من الأشاعرة، وأبو هاشم من المعتزلة، ونسبه شيخ الإسلام إلى الجمهور حيث قال: "والجمهور الذين يقولون بجواز الصغائر عليهم يقولون: إنهم معصومون من الإقرار عليها وحينئذ فما وصفوهم إلا بما فيه كمالهم فإن الأعمال بالخواتيم، مع أن القرآن والحديث وإجماع السلف معهم". والقول الذي عليه جمهور الناس وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقا والرد على من يقول إنه يجوز إقرارهم عليها".

والقول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف حتى إنه قول أكثر أهل الكلام ... بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين إلا ما يوافق هذا القول". وما ذهب إليه الجمهور هو ما دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة. ثم هذا الرأي رأي وسط بين الآراء المذكورة فمن ادّعى امتناع الذنوب على الأنبياء مطلقا فقد أفرط، ومن منع عصمة الأنبياء من الذنوب جميعا فقد فرّط، والحق دائما وسط فلا إفراط ولا تفريط.(١)

(١) بتصرف من كتاب: عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم للأستاذ الدكتور محمد أبو النور الحديدي رحمه الله تعالى، الباب الأول: ص ٦٢-١٤٠. وينظر أيضاً: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة لمحمد بن عبد الرحمن الخميس: ص ٤٨٠ - ٤٨٥. وقد اعتمدت الأخير مصدرا لهذه الجزئية تحديدا نظرا لاتساعها، وطول الكلام فيها بين أهل العلم، وحتى لا يطول النقل فيها، أو يخرج البحث عن صبغته الحديثية.

المبحث الأول: تخريج الحديث محل الدراسة:

المطلب الأول: ذكر الروايات التي صرّح فيها نبينا محمد (ﷺ) أو غيره من أصحابه الكرام بنسبة «الكذبات الثلاث» إلى إبراهيم (عليه السلام).

الفرع الأول: في ذكر المرفوع من روايات الحديث إلى النبي (ﷺ):

منها ما رواه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ الرُّعَيْنِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): لَمْ يَكْذِبْ إبراهيم إِلَّا ثَلَاثًا.[1] (قلت): هكذا روى البخاري المرفوع منه مختصرا، مقتصرا على حصر عدد الكذبات دون تفصيلٍ فيهنَّ، وسيرد تفصيلها عنده من وجه آخر كما سيأتي.

ورواه على التفصيل: مسلمٌ في صحيحه قال: وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا عبد الله بن وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أن رسول الله (ﷺ) قَالَ:" لَمْ يَكْذِبْ إبراهيم النَّبِيُّ (عليه السلام) قَطُّ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، ثِنْتَيْنِ فِي ذات الله، قوله: ﴿إني سقيم﴾[2]، وقوله: ﴿بل فعله

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» واللفظ له، كتاب الأنبياء، بَاب قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، ج٣/ص١٢٢٥/ح رقم٣١٧٩، وفي: كتاب النكاح، بَاب اتِّخَاذِ السَّرَارِيِّ، وَمَنْ أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، ج٥/ ص١٩٥٥/ح رقم ٤٧٩٦.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ من سورة الصافات: آية رقم٨٩.

كبيرهم هذا﴾[1]، وَوَاحِدَةٌ فِي شَأْنِ سَارَةَ؛ فَإِنَّهُ قَدِمَ أَرْضَ جَبَّارٍ[2] وَمَعَهُ سَارَةُ، وَكَانَتْ أَحْسَنَ النَّاسِ، فَقَالَ لها: إن هذا الجبار إن لا يعلم أنك امرأتي يغلبني عليك، فإن سأل فَأَخْبِرِيهِ أَنَّكِ أُخْتِي، فَإِنَّكِ أُخْتِي فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ مُسْلِمًا غَيْرِي وَغَيْرَكِ، فَلَمَّا دَخَلَ أَرْضَهُ رَآهَا بَعْضُ أَهْلِ الْجَبَّارِ، أَتَاهُ فَقَالَ لَهُ: لَقَدْ قَدِمَ أَرْضَكَ امْرَأَةٌ لَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَكُونَ إِلَّا لَكَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَأُتِيَ بِهَا، فَقَامَ إبراهيم (عليه السلام) إلى الصَّلَاةِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَتَمَالَكْ أَنْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقُبِضَتْ يَدُهُ قَبْضَةً شَدِيدَةً، فَقَالَ لَهَا: ادْعِي اللَّهَ أَنْ يُطْلِقَ يَدِي وَلَا أَضُرُّكِ، فَفَعَلَتْ، فَعَادَ فَقُبِضَتْ أَشَدَّ مِنَ الْقَبْضَةِ الْأُولَى، فَقَالَ لَهَا مِثْلَ ذَلِكَ فَفَعَلَتْ، فَعَادَ فَقُبِضَتْ أَشَدَّ مِنَ الْقَبْضَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ أَنْ يُطْلِقَ يَدِي فَلَكِ اللَّهَ أَنْ لَا أَضُرَّكِ، فَفَعَلَتْ، وَأُطْلِقَتْ يَدُهُ، وَدَعَا الَّذِي جَاءَ بِهَا فَقَالَ لَهُ: إِنَّكَ إِنَّمَا أَتَيْتَنِي بِشَيْطَانٍ، وَلَمْ تَأْتِنِي بِإِنْسَانٍ، فَأَخْرِجْهَا مِنْ أَرْضِي، وَأَعْطِهَا هَاجَرَ. قَالَ: فَأَقْبَلَتْ تَمْشِي، فَلَمَّا رَآهَا إبراهيم (عليه

(١) بعض الآية (٦٣) من سورة الأنبياء.

(٢) الجبار في المطلق: هو الذي يُجبِرُ الناس على فعلِ ما أراد فعله، وفي خصوص هذا الحديث حكى السهيلي في اسمه ثلاثة أقوال: أحدها: أنه ملكُ الْأُرْدُنّ، وَاسْمُهُ صَادُوقٌ – فِيمَا ذَكَرَ الْقُتَبِيّ. وَذَكَرَ الطّبَرِيّ أَنّه: سِنَانُ بْنُ عِلْوَانَ، وَأَنّهُ أَخُو الضّحّاكِ، وَفِي كِتَابِ التّيجَانِ لِابْنِ هِشَامٍ أَنّهُ: عَمْرُو بْنُ امْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ بَابِلْيُونَ بْنِ سَبَأٍ، وَكَانَ عَلَى مِصْرَ. وَاَللّهُ أَعْلَمُ. (الروض الأنف: ج١/ص٩٠) (مصابيح الجامع: ج٧/ص١١٩).

السلام) انْصَرَفَ فَقَالَ لَهَا: مَهْيَمْ؟[1] قَالَتْ: خَيْرًا، كَفَّ اللَّهُ يَدَ الْفَاجِرِ، وَأَخْدَمَ خَادِمًا. قَالَ أبو هريرة: فَتِلْكَ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ.[2]

الفرع الثاني: في ذكر الموقوف من روايات الحديث وتخريجها:

منها ما رواه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مَحْبُوبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: لَمْ يَكْذِبْ إبراهيم (عليه السلام) إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، ثِنْتَيْنِ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ اللَّهِ عزَّ وجل. قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾. وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ ... الحديث بطوله نحو ما تقدم مرفوعا عند مسلم في «صحيحه».[3]

---

(١) مَهْيَمْ: وعند البخاري وغيره «مَهْيَاً»: وهي كَلِمَةٌ يُسْتَفْهَمُ بِهَا، مَعْنَاهَا: مَا حالُك وَمَا شأْنُك. الصحاح: ج٥/ ص٢٠٣٨- لسان العرب: ج١٢/ص٥٦٦.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» واللفظ له، كتاب الفضائل، بَاب مِنْ فَضَائِلِ إبراهيم الْخَلِيلِ (عليه السلام)، ج٤/ ص١٨٤٠/ ح رقم١٥٤. وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الطلاق، باب في الرجل يقول لامرأته: يا أُختي، ج٣/ص٥٣٣/ح رقم٢٢١٢. والنسائي في «السنن الكبرى»، كتاب المناقب، باب ذكر مناقب سارة (رضي الله عنها)، ج٧/ ص٣٩٦/ ح رقم٨٣١٦، كلاهما من طريق هِشَامِ بن حسان عن محمد بن سيرين به، بنحوه. وأخرجه الترمذي في «جامعه»، من طريق عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة (رضي الله عنه)، مختصرا، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله (ﷺ)، باب: سورة الأنبياء، ج٥/ ص٣٨٥/ح رقم٣٤٣٧. وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صَحيحٌ، وقد رُوي من غير وجهٍ عن أبي هريرة عن النبي (ﷺ). قلت: وقول أبي هريرة آخر الرواية: أَرَادَ بِهِ العَرَبَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَعِيشُونَ بِمَاءِ السَّمَاءِ، يَتَتَبَّعُونَ مَوَاقِعَ القَطْرِ. شرح صحيح البخاري لقِوَام السنة الأصبهاني (ت٥٣٥ هـ)، ج٤/ ص٣٩٢.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»: كتاب الأنبياء، بَاب قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، ج٣/ص١٢٢٥/ ح رقم٣١٧٩. ومن طريق جرير ابن حازم، عن أيوب السختياني، به بنحوه، كتاب النكاح، باب اتخاذ السراري، ومن أعتق جاريته ثم تزوجها، ج٥/ =

المطلب الثاني: ذكر الروايات التي صرَّح فيها نبيُ اللّه إبراهيم (عليه السلام) أو أشار بنفسه إلى وقوع «الكذبات الثلاث» منه، والكلام فيه على فرعين، الفرع الأول: ذكر روايات ورد فيها ذلك تصريحا، وتخريجها:

أشهر ما ورد فيه ذكر «الكذبات الثلاث» على لسان نبي الله إبراهيم (عليه السلام) ونسبتها إلى نفسه بنفسه هو حديث الشفاعة الطويل الذي أخرجه غير واحد من أئمة الحديث المعتبرين، وفيه: "... اذْهَبُوا إلى إبراهيم. فَيَأْتُونَ إبراهيم فَيَقُولُونَ: يَا إبراهيم، أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، اشْفَعْ لَنَا إلى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إلى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ..." الحديث بطوله.(١)

الفرع الثاني: ذكر روايات ورد فيها ذلك بالإشارة أو التلميح، وتخريجها:

منها ما رواه البخاري في «صحيحه» قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ)... الحديث

ص١٩٥٥/ ح رقم ٤٧٩٦. وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» من طريق عبد الله بن عون، عن محمد بن سيرين، به بنحوه، كتاب المناقب، باب ذكر مناقب سارة (رضي الله عنها)، ج٧/ ص ٣٩٧/ ح رقم٨٣١٧.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ يعني ابن المبارك، أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) بِلَحْمٍ، فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ ... الحديث بطوله، كِتَاب التفسير، بَاب: قول الله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، ج٤/ص١٧٤٥/ ح رقم ٤٤٣٥، وأخرجه الترمذي في «جامعه» عن سويد بن نصر به بنحوه، أبواب صفة القيامة والرَّقائق والورع عن رسول الله (ﷺ)، باب ما جاء في الشَّفَاعةِ، ج٤/ص٤٣٠/ ح رقم٢٦٠٣. وقال الترمذي: حديثٌ حَسنٌ صحيحٌ. قلت: وقال ابن حجر في الفتح: ج١٣/ ص ٤٢٩: في رواية المستملي: ثلاث كلمات. يعني بدل (كذبات).

بطوله، وفيه أن إبراهيم عليه السلام قال لسارة: لا تكذبي حَدِيثِي، فَإِنِّي أَخْبَرْتُهُمْ أَنَّكِ أُخْتِي.(١)

وما رواه مسلم في «صحيحه» قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ. حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: أُتِى رسول الله (ﷺ) يَوْمًا بِلَحْمٍ... الحديث بطوله وفيه قول إبراهيم (عليه السلام):.. إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَا يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ. وَذَكَرَ كَذَبَاتِهِ.(٢)

وما رواه أحمد بن حنبل في «مسنده» قال: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): " لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ:... الحديث بطوله، وفيه قول إبراهيم عليه السلام: لَا تُكَذِّبِي قَوْلِي.(٣)

تتمة: في ذكر شواهد أخرى للحديث محل الدراسة:

تقدم في التخريج – على إيجازه – أن الحديث قد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة (رضي الله عنه) مرفوعا وموقوفا، وكلا الوجهين صحيح متفق عليه، وهذه تتمة في ذكر بعض شواهده الصحيحة، لا لكون حديث الباب يحتاج إلى عاضد أو جابر، وإنما القصد من ذكرها قطع الطريق على بعض من شكك في صحة هذه الرواية:

أولاً: له شاهدٌ صحيحٌ من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه): أخرجه مسلم في «صحيحه» قال: حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري، ومُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»: كتاب البيوع، باب شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ وَهِبَتِهِ وَعِتْقِهِ، ج٢/ص٧٧٢/ح رقم ٢١٠٤.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»: كتاب الإيمان، باب أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا، ج١/ص١٨٤/ ح رقم١٩٤، وأخرجه أحمد في «مسنده»: عن يحيى بن سعيد، عن أبي حيان به، بنحوه. ج١٥/ ص ٣٨٤/ح رقم ٩٦٢٣.

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في «مسنده»: ج١٥/ ص١٣١/ ح رقم٩٢٤١.

(وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ). قالا: حدثنا أبو عوانة عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): "يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَهْتَمُّونَ لِذَلِكَ... الحديث بطوله وفيه: فيأتون إبراهيم (عليه السلام) فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ. وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ فيستحي ربه منها.(١)

ثانياً: شاهدٌ من حديث ابن عباس (رضي الله عنهما): أخرجه أحمد في «مسنده» قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى مِنْبَرِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): " إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ إِلا لَهُ دَعْوَةٌ قَدْ تَنَجَّزَهَا فِي الدُّنْيَا، وَإِنِّي قَدْ اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي... الحديث بطوله، وفيه: إِنِّي كَذَبْتُ فِي الْإِسْلامِ ثَلاثَ كِذْبَاتٍ.(٢)

ثالثاً: شاهدٌ من حديث أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ (رضي الله عنه): أخرجه أحمد في «مسنده» قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الطَّالْقَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ الْمَازِنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو نَعَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُنَيْدَةَ الْبَرَاءُ بْنُ نَوْفَلٍ، عَنْ وَالَانَ الْعَدَوِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، قَالَ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) ذَاتَ يَوْمٍ فَصَلَّى الْغَدَاةَ، ثُمَّ جَلَسَ، الحديث بطوله، وفيه: أن إبراهيم (عليه السلام) ردَّ عليهم قائلاً: لَيْسَ ذَاكُمْ عِنْدِي.(٣)

رابعاً: شاهدٌ من حديث أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه): أخرجه الترمذي في «جامعه» قال: حدَّثنا ابنُ أبي عمرَ، قال: حدَّثنا سفيانُ، عن عليِّ بنِ زيدِ بنِ جُدْعانَ، عن أبي نَضْرَةَ عن أبي سعيدٍ، قال: قال رسولُ اللهِ (ﷺ): "أنا سَيِّدُ ولَدِ آدمَ يومَ القيامةِ

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»: كتاب الإيمان، بَاب أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا، ج١/ص١٨٠/ح رقم١٩٣، وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب التَّفْسِيرِ، باب قَوله تعالى: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ* فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٨-٨٩]، ج١٠/ص٢٣١/ح رقم١١٣٦٩.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده»: بإسناد حسن لغيره، ج٤/ص٣٣٠/ح رقم٢٥٤٦.

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده»: بإسناد حسن: ج١/ ص١٩٣/ ح رقم١٥.

ولا فَخْرَ،... الحديث بطوله، وفيه: فيأتُونَ إبراهيم فيقولُ: إنِّي كَذَبْتُ ثلاثَ كَذِباتٍ"، ثمَّ قال رسولُ اللهِ (ﷺ): "ما مِنْها كَذِبَةٌ إلَّا ماحِلٌ[1] بِها عن دِينِ اللهِ.[2]

خلاصة المبحث الأول:

من خلال ما تقدم في المبحث الأول تبين الآتي:

أولاً: حديث الباب – محل الدراسة – حديثٌ متفقٌ عليه أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه)، مرفوعا وموقوفا وقد حكم بصحته أيضا غير واحد من الأئمة المعتبرين غير البخاري ومسلم كالترمذي على نحو ما سبق في التخريج، ومن أولئك الذين قالوا بصحته ولم يرد ذكرهم في التخريج للاختصار: الإمام الدارقطني[3] حيث سُئل عن هذا الحديث فقال: وَرَفْعُهُ صَحِيحٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وقال البِرْماوي في تعليقه على بعض طرق الحديث: عن أبي هريرة (رضي الله عنه)، عن محمَّد يعني ابن سيرين، في بعضها بدَله: (عن مُجاهِد)، ولكنْ محمَّد أكثَر وأصَحُّ.[4]

ثانياً: موافقة الحديث للقرآن الكريم، حيث ورد ذكر ثنتين من تلك الكلمات – المشار إليها بكونها كذبات – صراحة في عدة مواضع من كتاب الله تعالى؛ الأمر الذي يؤكد صحة الرواية وينفي أية شبهة للتشكيك فيها: قال تعالى: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ (*)

---

(١) قوله: "مَاحِلٌ": –بالتَّخْفيفِ– من المِحَال – بكسر الميم – وهو الكيدُ. وقيل: القُوَّةُ والشدَّةُ أي: دَافِعٌ. وُروي "مَاحَلَ" – بمهملة – بوزن جادَلَ، ومعناه. والمقصود في الحديث: أَيْ يُدَافِع ويُجادل. النهاية في غريب الحديث والأثر: ج٤/ص٣٠٣، حاشية السندي على سنن الترمذي: ج٣/ ص٥٧٤.

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه»: أبواب تفسير القرآن عن رسول الله (ﷺ)، باب: ومن سورة بني إسرائيل، ج٥/ ص ٣٦٩/ ح رقم٣٤١٥. وقال: حديثٌ حسنٌ.

(٣) علل الدارقطني: ج٨/ص١٠٦/ برقم ١٤٣١.

(٤) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: لأبي عبد الله شمس الدين، محمد بن عبد الدائم البِرْماوي العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٣١ هـ): ج١٣/ص١٨٥.

فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٨-٨٩] وقال تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣].

ثالثاً: أفاد ظاهرُ الحديث وصف الخليل إبراهيم (عليه السلام) بالكذب، بل رُوي اقراره (عليه السلام) بنفسه لذلك المعنى، وقد أثار ذلك إشكالا في نظر طائفة من الناس؛ لاعتقادهم بأن الكذب لا يجوز في حق الأنبياء عليهم السلام، – وهذا صحيح في المطلق – فالكذب من جملة الكبائر، والأنبياء عليهم السلام معصومون منها بالإجماع، لا سيما وقد جاء وصف الله تعالى لنبيه إبراهيم (عليه السلام) بما يتعارض مع هذا الحديث حيث قال تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إبراهيم إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٤١].

وبعد ما تقدم يبقى النظر إذاً في استقراء أقوال أهل العلم من الشرَّاح وغيرهم في بيان معنى هذا الحديث، وذكر مذاهبهم في دفع الإشكال الوارد في معنى «الكذبات الثلاث»، وهذا ما يتناوله المبحث الثاني بحول الله تعالى وقوته.

المبحث الثاني: بيان وجه الإشكال في هذا الحديث، وذكر أقوال أهل العلم من الشرَّاح وغيرهم، وبيان مذاهبهم في دفع الإشكال الوارد في معناه.

المطلب الأول: في بيان وجه الإشكال في هذا الحديث:

يعتقد كل مؤمن بالله تعالى أنَّ نبي الله إبراهيم (عليه السلام) لم يكن في الأرض أخوف لله منه[1] – ولعل هذا ما دفعني إلى طول المقدمة والتذكير به في مقدمة هذه الدراسة –، كما يعتقد أن نبيَّنا محمداً (ﷺ) وهو خير البرية قد افتخر بالانتماء لملته، ذلك ما حكاه ربنا جل وعلا عنه بقوله: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٦١]. ومع عظيم مكانة نبينا محمد (ﷺ) في الأرض وفي السماء فقد أظهر تواضعه وإجلاله لأبيه إبراهيم (عليه السلام) وذلك فيما يرويه أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال: «جَاءَ رَجُلٌ إلى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فَقَالَ: يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): ذَاكَ إبراهيم.[2] وذلك منه (ﷺ) دليل حب وتعظيم وتقدير لأبيه إبراهيم (عليه السلام) وإلا فنبينا محمد (ﷺ) أفضل الرسل، بل أفضل الخلق على الإطلاق.

كل ذلك وغيره من معاني الإكبار والإجلال لأنبياء الله عليهم الصلاة والسلام سطرته دواوين السنة الصحيحة بلا خلاف، إلا إنه كان من جملة ما سطرته تلك الدواوين: هذا الحديث الذي معنا وهو حديث صحيح ثابت عن النبي (ﷺ) من غير وجه – كما تقدم في التخريج –، وقد أفاد في ظاهره أنَّ نبي الله إبراهيم (عليه السلام) قد تحدث بثلاث

---

(١) فتح الباري لابن حجر: ج١١/ص٣٨٤.

(٢) حديث صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أنس بن مالك، عن النبي (ﷺ) كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم عليه السلام، ج٤/ص١٨٣٩/ح رقم ٢٣٦٩. وقد تقدم ذكره في المقدمة.

كلمات: الأولى في إجابة قومه حين قال لهم: (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا)، والثانية في اعتذاره عن مشاركتهم في ناديهم بقوله: (إِنِّي سَقِيمٌ) والثالثة قوله للجبار عن زوجه سارة (إنها أختي)، وقد عدَّها ظاهر الحديث كلها كذباً منه (عليه السلام)، الأمر الذي أثار إشكالا شديدا بين أهل العلم خاصة وبين عوام المسلمين بوجه عام؛ ذلك لاعتقادهم بأن الكذب لا يجوز في حق الأنبياء عليهم السلام، إذ الرسول ينبغي أنْ يكون موثوقاً به؛ ليُعلم صدق ما جاء به عن الله تعالى، ولا ثقة في الأساس مع مجرد تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه؟ فضلا عن أنَّ الكذب المحض من جملة الكبائر، والأنبياء معصومون منها بالإجماع كما تقدم ذكره في التمهيد من هذه الدراسة.

المطلب الثاني: في بيان مذاهب أهل العلم في دفع هذا الإشكال:

من واقع استقراء أقوال أهل العلم من المحدثين والمفسرين وغيرهم في دفع هذا الإشكال الوارد في معنى الحديث تبين أن مجموع الأقوال في هذه المسألة –على كثرتها– تنحصر في ثلاثة مذاهب أو اتجاهات رئيسية:

المذهب الأول: وقد سلك أصحابه طريق التأويل، بحمل الكلمات أو ما وصف بـ «الكذبات الثلاث» الواردة في هذا الحديث على المعنى المجازي، دفعاً لاحتمال وقوع الكذب المحض من نبي الله إبراهيم (عليه السلام)، حيث يرى هؤلاء السادة أصحاب المذهب الأول: أنَّ ما قاله إبراهيم (عليه السلام) ليس من الكذب المحض الذي يُذم صاحبه أو يتعارض مع مقام النبوة وعصمة الأنبياء، بل هو من المعاريض(١)، والمعاريض لا تُذم، بل هي مباحة لا سيما عند الحاجة إليها، وقد صحَّ عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قوله: حَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، أما في المعاريض ما يكفي المسلم الكذب.(٢) ورُوي عن عمران بن الحصين أيضا قوله: "إِنَّ فِي

(١) المَعارِيضُ مِنَ الْكَلَامِ: مَا عُرِّضَ بِهِ وَلَمْ يُصَرَّحْ. ومعاريض الْكَلَامِ كَذِبٌ مِنْ حَيْثُ يَظُنُّه السامعُ، وصِدْقٌ مِنْ حيثُ يقوله القائلُ. وقيل: المعاريض أَن يُرِيد الرجلُ أَن يتَكَلَّم بالْكلَام الَّذِي إِن صرح بِهِ كَانَ كذبا، فيعارضه بِكَلَام آخر يُوَافق ذَلِك الْكَلَام فِي اللَّفْظ وَيُخَالِفهُ فِي الْمَعْنى، فيتوهم السَّامع أنّه أَرَادَ ذَلِك، وَهَذَا كثير فِي الحَدِيث. لسان العرب: ج١/ ص٧٠٩ . ج٧/ ص١٨٣، غريب الحديث لأبي عبيد القاسم: ج٥/ ص٣١٤/ ح رقم ٩٣٢.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» واللفظ له، ص٤٧٧/ برقم ٨٨٤، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الشهادات، باب الْمَعَارِيضُ فِيهَا مَنْدُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ، ج١٠/ ص ٣٣٥ / برقم ٢٠٨٤١. قال أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بِشْرَانَ، أنبأ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أنبأ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ (رضي الله عنه) قَالَ:.. الأثر. والمعنى: فِي المعاريض مَا يَسْتَغْنِي بِهِ الرجل عَن الاضطرار إلى الْكَذِب. غريب الحديث لأبي عبيد: ج٤/ ص٢٨٧.

الْمَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةً، عَنِ الْكَذِبِ ".[1]

قال محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ): فيه دليل على أنه لا بأس باستعمال المعاريض للتحرز عن الكذب، فإن الكذب حرامٌ لا رخصة فيه، والذي تروي بنت عقبة بن أبي معيط (رضي الله عنها)[يقصد أُمّ كُلْثُومِ ابْنَة عُقْبَةَ] [2] أن رسول الله (ﷺ) رخص في الكذب في ثلاثة مواضع: في الرجل يصلح بين الناس، والرجل يكذب لامرأته، والكذب في الحرب، تأويله في استعمال معاريض الكلام، فإن صريح الكذب لا يحل هنا كما لا يحل في غيره من المواضع.

قال: والذي يُروى أن الخليل (عليه السلام) كذب ثلاث كذبات، إن صحَّ، فتأويله هذا أنه ذكر كلاماً عرَّض فيه ما خفي على السامع مراده وأضمر في لفظه خلاف ما أظهره. فأما الكذب المحض من جملة الكبائر، والأنبياء عليهم السلام كانوا معصومين عن ذلك، ومن جوَّز عليهم الكذب فقد أبطل الشرائع لأنه علم ذلك بأخبارهم، وإذا جاز

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» واللفظ له، ص٤٧٧/ برقم ٨٨٥. وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الشهادات، باب الْمَعَارِيضُ فِيهَا مَنْدُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ، ج١٠/ ص٣٣٦/ برقم ٢٠٨٤٢. قال أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أنبأ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، أنبأ سَعِيدٌ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ (رضي الله عنه) قَالَ:.. فذكر الأثر.

(٢) وحديثها أخرجه مسلم في «صحيحه»: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكذب، وبيان المباح منه، ج٤/ص٢٠١١/ح رقم ٢٦٠٥. قال: حَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سعد، حدثنا أبي، عن صالح، حدثنا ابن شهاب، أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بن عبد الرحمن بن عوف؛ أن أمه، أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، وكانت من المهاجرات الأول، اللاتي بايعن النَّبِيّ (ﷺ)، أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّهَا سمعت رسول الله (ﷺ) وهو يقول: "ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس، ويقول خيرا وينمي خيرا". ولم أسمع يرخص في شيء مما يقول الناس كذب إلا في ثلاث: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها.

عليهم الكذب في خبر واحدٍ جاز في جميع ما أخبروا به، وبطلان هذا القول لا يخفى على ذي لب، فعرفنا أن المراد استعمال المعاريض.(١)

قلت: وقد بَّوب ابن حبان في «صحيحه» بما يفيد إباحة المعاريض بشرطها فقال: «ذكر الخبر الدال على إباحة قول المرء الْكَذِبَ في المعاريض يريد به صيانة دينه ودنياه» ثم أردفه بذكر حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) – محل هذه الدراسة– مرفوعا.(٢)

وقد أوجبت علينا مقدمات الترجيح بين المذاهب الواردة في المسألة أن ندقق النظر، ونتحرى النقل لأقوال أصحاب كل مذهب، فمن الذين قالوا بالمذهب الأول من أهل العلم:

(١) ابن قتيبة الدينَوَريّ (ت٢٧٦هـ): قال في باب الكناية والتّعريض من كتابه تأويل مشكل القرآن: وقد جاء في القرآن التعريض، ومنه قول إبراهيم (عليه السلام): ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]. أي سأسقم، لأن من كُتب عليه الموت، فلا بد من أن يسقم، فأوهمهم إبراهيم بمعاريض الكلام أنه سقيم عليل، ولم يكن عليلا سقيما، ولا كاذبا، وكذلك ما رُوي في الحديث من قوله حين خاف على نفسه وامرأته: (إنها أختي) لأن بني آدم يرجعون إلى أبوين، فهم إخوة، ولأن المؤمنين إخوة، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وكذلك قوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]. أراد: بل فعله الكبير، إن كانوا ينطقون فسلوهم، فجعل النطق شرطا للفعل، أي إن كانوا ينطقون فقد فعله، وهو لا يعقل ولا ينطق. وقد رُوي عن النبي(ﷺ): إنّ إبراهيم كذب ثلاث كذبات ما منها واحدةٌ إلا وهو يماحل بها عن الإسلام. فسمّاها كذبات، لأنها شاكهت الكذب وضارعته.(٣)

---

(١) المخارج في الحيل: لمحمد بن الحسن الشيباني. ص:٩٣– ٩٦.

(٢) صحيح ابن حبان المسمى بالتقاسيم والأنواع: ج٤/ص٦٢/ ح رقم٣٠٤٥.

(٣) تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ص ١٦٠ . ١٦٦ بتصرف يسير، وقوله: شاكهت بمعنى شابهت.

(٢) ويقول أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): وقد أتت الأخبار عن النبي (ﷺ) أنه قال: إن إبراهيم (عليه السلام) لم يكذب إلا ثلاث كذبات كلها في الله... قال: وهذا عند أهل العلم غير مكروه، لأنه يجوز أن يكون الله تعالى أذن له في ذلك كما أذن ليوسف أن يقول مؤذنه لأخوته "إنكم لسارقون" ولم يكونوا سرقوا شيئاً. وقد خرَّج العلماءُ لإبراهيم (عليه السلام) الأشياء الثلاثة وجوهاً تخرج إلى غير الكذب. فسارة أخته في الدين، وقوله: " إني سقيم " معناه: مغتم بضلالكم حتى أنا كالسقيم، وقيل معناه: إني سقيم عندكم، وقيل: يجوز أن يكون ناله من ذلك الوقت مرض، وقيل: معناه: إني سأسقم، لأن كل من كان مصيره إلى الموت، فلا بد من أن يسقم. وقيل: لا يكون الكاذب إلا الآثم، وما ليس فيه إثم، فليس بكذب.(١)

(٣) يقول أبو الحسن ابن بطال (ت٤٤٩هـ) شارح صحيح البخاري: إنما كانوا يعُدون الصغائر من الموبقات لشدة خشيتهم لله، وإن لم تكن لهم كبائر، ألا ترى أن إبراهيم (عليه السلام) إذا سُئل الشفاعة يوم القيامة يذكر ذنبه، وأنه كذب ثلاث كذبات، وهي قوله في زوجته: هذه أختي، وهي أخته في الدين، وقوله: إني سقيم، أي: سأسقم، وقوله: فعله كبيرهم هذا يعنى الصنم، فرأى (عليه السلام) ذلك من الذنوب، وإن كان لقوله وجهٌ صحيح، فلم يقنع من نفسه إلا بظاهرٍ يطابق الباطن، وهذا غاية الخوف.(٢)

(٤) أبو الحسن القيرواني (ت ٤٧٩هـ): في معرض تفسيره لآيات سورة الصافات، وفي سياق ذكر «الكذبات الثلاث» لإبراهيم (عليه السلام) قال: وهذا على ما ذهب إليه

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ): ج٧/ص٤٧٧١.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ج١٠/ ص ٢٠٢. باب ما يتقى من محقرات الذنوب، وكلامه هذا في سياق شرحه لحديث أَنَس (رضي الله عنه)، إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالا هِيَ أَدَقُّ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعَرِ، إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ رسُول الله (ﷺ) مِنَ الْمُوبِقَاتِ.

الفرَّاء من المعاريض[١]، وقال في تأويل قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾: سأسقم، وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ يعني على طريق التبكيت لهم، وكأنه فعله لتعظيمهم إياه، وفي قوله في سارة إنها أخته يعني في الدين. قال: والكذب يجوز في المكيدة والتقية ومسرة الأهل بما لا يضر.[٢]

(٥) جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ): في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]. قال: هذا من معاريض الكلام، والقول فيه: أنّ قصد إبراهيم (عليه السلام) لم يكن إلى أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم، وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيتهم.[٣]

(٦) أبو بكر ابن العربي (ت٥٤٣هـ): حيث ذكر في كلامه عن قَوْله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]. أَرْبَع مَسَائِلَ قال عقب الثالثة منهن: قوله هذا ربي، هذه أختي، وإني سقيم، وبل فعله كبيرهم: هذه وإن كانت معاريض وحسنات، وحُججا في الحق، ودلالات، لكنها أثرت في الرتبة، وخفضت عن محمد من المنزلة، واستحيا منها قائلها على ما ورد في حديث الشفاعة؛ لأن الذي كان يليق بمرتبته في النبوة والخلة أن يصدع بالحق، ويصرح بالأمر فيكون ما كان، ولكنه رُخِّص له فقبل الرخصة، فكان ما كان من القصة.

ثم استدرك – رحمه الله تعالى– على نفسه في سياق المسألة الرابعة قال: في هذا الحديث نكتة عظمى تقصم الظهر، وهي أنه قال رسول الله (ﷺ): «لم يكذب إبراهيم إلا

---

(١) معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ): ج٢/ص٢٠٧، ٣٨٨. وزاد في الموضع الأول قوله: وقد أيّد الله أنبياءه بأكثر من هذا.

(٢) النكت في معاني القرآن الكريم وإعرابه: لعلي بن فَضَّال المُجَاشِعِي القيرواني (ت ٤٧٩هـ): ص٤١٨. ٤١٩.

(٣) تفسير الكشاف: ج٣/ص١٢٤.

ثلاث كذبات: ثنتين منها ماحل بهما عن دين الله» وهي قوله: إني سقيم، وبل فعله كبيرهم هذا، ولم يعدّ قوله: هذه أختي في ذات الله، وإن كان دفع بها مكروها، ولكنه لما كان لإبراهيم (عليه السلام) فيها حظٌّ من صيانة فراشه، وحماية أهله، لم يجعل في جنب الله ذلك؛ لأنه لا يُجعل في ذات الله إلا العمل الخالص من شوائب الحظوظ الدنيوية، أو المعاني التي ترجع إلى النفس، حتى إذا خلصت للدين كانت لله، كما قال: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣] وهذا لو صدر مِنَّا لكان لله، ولكن منزلة إبراهيم (عليه السلام) اقتضت هذا، والله أعلم.(١)

قلت: هذا ما قاله القاضي أبو بكر ابن العربي في أحكام القرآن وتأسف منه، لكنه في شرحه لموطأ مالك ذيَّل كلامه عن المسألة بما يُعدُّ ردًّا من نفسه على نفسه (رضي الله عنه) قال: وللبشر صفاتٌ منها كمالٌ، ومنها دَنَاءاتٌ، فأمّا صفاتُ الكمالِ، فهي له ولأصحابه الكرام على التّمام والكمال، وأمّا الدّناءات، فهم مُبَرَّءُون منها، مُنَزَّهون عن التَّلبُّس بها، على أنّ النَّاس قد اختلفوا في عِصمَةِ الأنبياءِ عليهم السلام، ... والذي عندنا أنّهم بعد النُّبوَّة معصومون، لا يُوَاقِعُ أحدٌ منهم خطيئةً، ولا يأتي دناءَةً، صغيرةً ولا كبيرةً، وقد دلّلنا عليه وبينّاهُ، وانفصلنا عن الظّواهرِ الّتي تشبَّث بها الجاهلون، وخُذُوا في ذلك أصلًا بديعًا: لا يقولَنَّ أحدُكم عن النّبيّ (ﷺ) ولا عن سائر الرُّسلِ إلَّا ما قال الله تعالى، لا يزيدُ من عنده، ولا يفسّرُ بما لا يحتملُه اللَّفظُ من آدمَ إلى محمدٍ (ﷺ)، وإذا قال عن أحدٍ منهم شيئًا من ذلك فلا يقولُه إلَّا قارئًا للقرآن، أو منبّهًا لمن أشكلَ عليه حالٌ من الأحوال، فإمّا أنّ يضرِبَ لذلك مثلًا وتنزُّها، وإمّا أنّ يجعلَهُ لمن يعصى عُذْرًا، فهو كفرٌ يستتابُ قائلُه. قال:... وإبراهيم (عليه السلام) قال: "إنّي كَذَبتُ ثَلاثِ كَذَبَاتٍ، وكلٌّ كَذبَةٍ منها تَصلُحُ أنّ يكونَ لنا دَرَجًا إلى الجَنَّةِ" قال النّبيّ: "إنّما قالها لأنّه مَا حَلَ بها عن دِينِ

(١) أحكام القرآن: للقاضي محمد بن عبد الله، أبو بكر بن العربي الاشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ): ج٣/ص٢٦٣. ٢٦٤.

الله"، وهذا يدلُّك على جَهَالَةِ المفسّرين للقرآن الذين قالوا في قوله: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ إنّه غَلِطَ في الكوكبِ في قوله: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ فظنّه أنّه الله.(١)

(٧) القاضي عياض (ت٥٤٤هـ): حيث ذهب إلى أن مَعناه أنَّه لَم يَتَكَلَّم بِكَلَام صُورَتُه صُورَة الْكَذِب وإن كَان حَقًّا فِي الْبَاطِن إلَّا هَذِه الكلام ولما كَان مَفْهُوم ظَاهِرهَا خِلَاف باطنِهَا أَشْفَق إبراهيم (عليه السلام) بِمُؤَاخَذَتِه بِهَا.(٢) وقال في شرحه لصحيح مسلم: "... وكانت كلها تعريضاً في جنب الله،... والمعاريض جائزة عند الضرورات، وفيها مندوحةٌ عن الكذب، وقد فعلها كثير من السلف وأجازها، لكن أشفق إبراهيم (عليه السلام) من المؤاخذة بها. قال: وقد يُضطرُّ إلى الكذب بالحقيقة ولا تتفق فيه معاريض عند دفع مظلمة عظيمة أو رفع مَضَرَّةٍ أو معصيةٍ بذلك، فالكاذب هنا – وإن كان كاذباً – فغير آثم ولا مؤاخَذٍ، بل مأجور محمود، وقصة إبراهيم وسارة من هذا الباب، وكذلك قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ على أحد التأويلات.(٣)

(٨) أبو المظفر الشيبانيّ، يحيى بن هُبَيْرَة (ت٥٦٠هـ): والذي يري أن قول إبراهيم واعتذاره؛ لأنه قال قولًا يشبه الكذب، قال: ولا أرى أنه رأى ذلك نقصًا في حالة الأمن؛ حيث أتى بقول ظاهره يُرضي به العدو، له فيه مخرج، فلام نفسه كيف لم يقل الحق صادعًا به على نطقٍ لا يحتمل تأويلًا، حتى يرغم الكفار لأنهم لا يرون لجهلهم أنه قال قولًا يحتمل أن يطعن عليه بالاستحالة، وإن كان له وجه لقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾. ويعني بذلك أنهم لما قالوا: أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم؟ أخرج إليهم الجواب في مخرج فقال: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ فسلوهم على معنى

---

(١) المسالك في شرح موطأ مالك: ج٦/ص٢١٤. والقبس في شرح موطأ مالك: ص٨٧٢. كلاهما للقاضي محمد بن عبد الله، أبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ).

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى: ج٢/ص١٤١.

(٣) إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، (ت ٥٤٤هـ): ج١/ص٥٧٦. بتصرف يسير.

التبكيت لهم، والاستهزاء منهم؛ أي نعم فعلته، وإلا فمن يفعله؟ كبيرهم هذا؟ وهذا فإن فهمه منهم آحاد بقي الباقون في غمار أنه قال قولًا لم يكن كما قال، فيغلط سوء ظنونهم فيه، فاعتذر من ذلك، ورأى أنها كذبة من حيث الحال، وكذلك لما قال للملك: (هذه أختي) عن زوجته، وهي أخته في الإسلام كما قال إلا إنه من حيث إنه عرضها لأن يلتمس نكاحها الفاجر، اعتذر من ذلك وسماه كذبًا في الحال. وقوله لما رأى الكوكب: (إني سقيم)، فالذي أراه: أنه أراد إني سقيم في المستقبل أي سأسقم، كما قال سبحانه لنبيه (ﷺ) ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ وخاطبه بذلك في حال حياته أي: سيموت إلا إنه من حيث إن جهالهم يرون ذلك كذبًا، رآه إبراهيم (عليه السلام) في حاله نقصًا يغاد خجلًا منه.(١)

(٩) أبو إسحاق ابن قُرْقُول الوهراني (ت ٥٦٩هـ): قال: وسميت كذبات لمخالفة ظاهرها باطنها، وإبراهيم (عليه السلام) إنما عرَّض بها عن صدقٍ فقال: "أَنْتِ أُخْتِي" يعني في الإسلام، و" ﴿فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ " على معنى التبكيت، بدليل قوله: ﴿إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾، وقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ أي: سأسقم، أي: من عاش يسقم أو يهرم ويموت.(٢)

(١٠) أبو الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): حيث قرر أولاً أن الكذب لا يجوز على الأنبياء بحال، قال: فهذا أصل ينبغي أن يُعتقد ولا يُناقض بأخبار الآحاد، فإنه ثابت بدليل أقوى منها، وإنما المعنى: أن إبراهيم قال قولا يشبه الكذب. ثم نقل قولَ من اعتمد عليه من الأئمة في صياغة خلاصة رأيه فقال: قال أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ): كلام إبراهيم كان صدقا عند البحث، وإنما أراد النبي (ﷺ) أنه قال قولا يشبه الكذب في الظاهر وليس بكذب. وقال: قال ابن عقيل: دلالة العقل تصرف ظاهر هذا اللفظ، وذاك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثوقا به ليعلم صدق ما جاء به عن الله،

(١) الإفصاح عن معاني الصحاح: ليحيى بن هُبَيْرَة الشيبانيّ (ت ٥٦٠هـ): ج٦/ص٤٣٧.
(٢) مطالع الأنوار على صحاح الآثار لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الوهراني، ابن قُرْقُول (ت ٥٦٩هـ): ج٣/ص٣٤٦.

ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه، وإنما استعير ذكر الكذب لأنه بصورة الكذب فَسَماهُ كذبا مجَازًا، وَلَا يجوز سوى هَذَا.

ثم يؤكد ابن الجوزي كلامه المتقدم مع مزيد إيضاح فيقول: واعلم أن تلك الكلمات إنما كانت من إبراهيم على جهة المعاريض، غير أن الأنبياء يحذرون من كلمة تشبه الكذب، ولذلك يقول الخليل إذا قيل له في القيامة: اشفع لنا: إني كذبت. قال: وبيان أنها كانت من جهة المعاريض أنه روي عن الكسائي أنه كان يقف عند قوله: ﴿بل فعله﴾ ويقول: فعله من فعله وقال ابن قتيبة: معناه: إن كانوا ينطقون فقد فعله كبيرهم هذا. وكذلك: ﴿إني سقيم﴾ أي سأسقم، فهو كقوله تعالى: ﴿إنك ميت﴾ أي ستموت. وقوله: ﴿لا تؤاخذني بما نسيت﴾ قال ابن عباس: لم ينس، ولكنه من معاريض الكلام. وكذلك قوله هي أختي: فقد بين أنه أراد أخوة الإسلام. وعلى هذا إشكال ما زال يختلج في نفسي وهو أن يقال: ما معنى توريته عن الزوجة بالأخت؟ ومعلوم أن ذكرها بالزوجية أسلم لها؛ لأنه إذا قال: هذه أختي، قال: زوجنيها. وإذا قال: امرأتي، سكت، هذا إذا كان الملك يعمل بالشرع، فأما إذا كان كما وصف من جوْره ومد يده إليها ظلما، فما يبالي أكانت زوجة أو أختا. وما زلت أبحث عن هذا وأسأل فلم أجد أحدا يشفي بجواب، إلى أن وقع لي أن القوم كانوا على دين المجوس، وفي دينهم أن الأخت إذا كانت زوجة كان أخوها الذي هو زوجها أحق بها من غيره، فكأن الخليل (عليه السلام) أراد أن يستعصم من الجبار بذكر الشرع الذي يستعمله الجبار، فإذا الجبار لا يراعي جانب دين، فنظر الله عز وجل إلى خليله بلطفه وكف كف الفاجر.

وقد اعْتُرِضَ على هذا فقيل: إنما جاء بمذهب المجوس زاردشت وهو متأخر عن زمان الخليل. والجواب: أن لمذهب القوم أصلا قديما فادعاه زرادشت وزاد عليه، وقد كان نكاح الأخوات جائزا في زمن آدم، وقيل: إنما حرمه موسى (عليه السلام)، ويدل

على أن دين المجوس له أصل ما روى أبو داود في «سننه» أن النبي (ﷺ) أخذ الجزية من مجوس هجر.(١) ومعلوم أن الجزية لا تؤخذ إلا ممن له كتاب أو شبه كتاب.

ثم سألت عن هذا بعض علماء أهل الكتاب فقال: كان من مذهب القوم أنه من كان له زوجة لا يجوز أن يتزوج بها إلا أن يقتل الزوج، فعلم إبراهيم هذا فقال عن سارة: أختي، وكأنه يقول: إن كان الملك عادلا فخطبها مني أمكن منعه، وإن كان ظالما فأخذها تخلصت من القتل.(٢)

(١١) أبو العباس القرطبي المحدث (ت ٦٥٦ هـ): حيث قال في قوله لآلهتهم: ﴿بَل فَعَلَهُ كَبِيرُهُم هَذَا﴾ إنما قاله ممهدًا للاستدلال على أنها ليست آلهة، وقطعا لقومه في قولهم: إنها تضرُّ وتنفع...، وقوله: إِنِّي سَقِيمٌ هذا تعريض، وحقيقته أنه سيسقم...، وما جاء في الحديث أنّه قال لزوجه سارة حين دخل أرض الجبار فسئل عنها فقال: إنها أختي. وصدق، فإنها أخته في الإسلام، وكذلك جاء عنه منصوصًا أنّه قال: إنما أنتِ أختي في الإسلام. قال: وعلى الجملة فأوجه هذه الأمور واضحة وصدقها معلوم على الأوجه المذكورة، فليس في شيء منها ما يقتضي عتابًا ولا عقابًا، لكن هول المقام وشدة الأمر حَمَلهُ على ذلك الخوف منها، وأيضًا فلنتبيّن درجة من يقول: نفسي نفسي من درجة من يقول: أمتي أمتي.(٣)

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»: أبواب الجزية والموادعة، باب: الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب. ج٣/ص١١٥١/ح رقم٢٩٨٧. وأبو داود في «سننه»: كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في أخذ الجزية من المجوس، ج٤/ص٦٥٠/ح رقم٣٠٤٣. كلاهما من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين: لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): ج٣/ص٤٨١/ح رقم١٩٥٧.

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: كتاب الإيمان، باب ما خُصَّ به نبينا محمد (ﷺ) من الشفاعة العامة، ج١/ص٤٣١. بتصرف يسير.

(١٢) شهاب الدين التُّورِبِشْتِي الفقيه الحنفي المذهب (ت ٦٦١ هـ): قال في سياق كلامه على حديث الشفاعة وما ذُكر فيه من كذبات إبراهيم (عليه السلام): ... والخليل (عليه السلام) أتى في سائرها بالمعاريض، وقد كانت في ذات الله، وإنما خاف منها لتستره بالمعاريض مع استغنائه عنها بتأييد الله إياه، وكل من كان وقته مع الله أصفى وحاله أعلى ومنزلته أقرب كان حكمه في المعاملة أدق، وأمره في المؤاخذة أعوص. وقال في موضع آخر من كتابه: إنما سماها كذبات وإن كانت من جملة المعاريض لعلو شأنهم عن الكناية بالحق، فيقع ذلك موقع الكذب عن غيرهم.(١)

(١٣) أبو عبد الله القرطبي المفسر (ت٦٧١هـ): في سياق كلامه عن قول الله تعالى: قال بل فعله كبيرهم هذا فسئلوهم إن كانوا ينطقون من سورة الأنبياء:... وكان قوله من المعاريض، وفي المعاريض مندوحة عن الكذب.(٢)

(١٤) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) في شرحه على مسلم ينقل كلام المازري، ثم يردفه بكلام آخر للقاضي عياض زيادة على ما تقدم قال: قال القاضي عياض: الصحيح أن الكذب فيما يتعلق بالبلاغ، لا يتصور وقوعه منهم، سواء جوزنا الصغائر منهم، وعصمتهم منه أم لا، وسواء قلَّ الكذب أو كثر، لأن منصب النبوة يرتفع عنه، وتجويزه يرفع الوثوق بأقوالهم. وأما قوله (ﷺ) " ثنتين في ذات الله تعالى، وواحدة في شأن سارة" فمعناه: أن الكذبات المذكورة إنما هي بالنسبة إلى فهم المخاطب والسامع وأما في نفس الأمر فليست كذباً مذموماً، لوجهين: أحدهما: أنه ورَّى بها، فقال في سارة: أختي في الإسلام. وهو صحيح في باطن الأمر. والوجه الثاني: أنه لو كان كذبا لا تورية فيه لكان جائزا في دفع الظالمين، وقد اتفق الفقهاء على أنه لو جاء ظالمٌ يطلب إنسانا مختفيا ليقتله، أو يطلب وديعة لإنسان ليأخذها غصباً، وسأل

(١) الميسر في شرح مصابيح السنة: لأبي عبد الله شهاب الدين التُّورِبِشْتِي (ت ٦٦١ هـ): ج٤/ ص١٢٠٠. وفي: ج٤/ص١٢٣٣.

(٢) تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن: ج١١/ص٣٠٠.

عن ذلك وجب على من علم ذلك إخفاؤه، وإنكار العلم به. وهذا كذب جائز بل واجب لكونه في دفع الظالم، فنبَّه النبي (ﷺ) على أن هذه الكذبات ليست داخلة في مطلق الكذب المذموم.

ثم يعقب الإمام النووي على قول المازري حين قال: " وقد تأول بعضهم هذه الكلمات وأخرجها عن كونها كذبا، ولا معنى للامتناع من إطلاق لفظ أطلقه رسول (ﷺ) ". فيقول: أما إطلاق لفظ الكذب عليها فلا يمتنع لورود الحديث به، وأما تأويلها فصحيح لا مانع منه. ثم يعود الإمام النووي يستطرد كلامه فيقول: قال العلماء والواحدة التي في شأن سارة هي أيضا في ذات الله تعالى لأنها سبب دفع كافر ظالم عن مواقعة فاحشة عظيمة وقد جاء ذلك مفسرا في غير مسلم فقال: ما فيها كذبة إلا يماحل بها عن الإسلام. أي يجادل ويدافع قالوا: وإنما خص الثنتين بأنهما في ذات الله تعالى لكون الثالثة تضمنت نفعا له وحظا مع كونها في ذات الله تعالى، وذكروا في قوله إني سقيم أي سأسقم لأن الإنسان عرضة للأسقام وأراد بذلك الاعتذار عن الخروج معهم إلى عيدهم وشهود باطلهم وكفرهم. وقيل سقيم بما قُدِّر عليَّ من الموت، وقيل: كانت تأخذه الحُمَّى في ذلك الوقت. وأما قوله بل فعله كبيرهم فقال ابن قتيبة وطائفة: جعل النطق شرطا لفعل كبيرهم، أي فعله كبيرهم إن كانوا ينطقون.(١)

(١٥) وقال القاضي ناصر الدين البيضاوي الفقيه الأصولي (ت٦٨٥هـ): والحق أنها معاريض، ولكن لما كانت صورتها صورة الكذب سماها أكاذيب، واستنقص من نفسه لها، فإن من كان أعرف بالله وأقرب منه منزلة كان أعظم خطرا، وأشد خشية، وعلى هذا القياس سائر ما أضيف إلى الأنبياء من الخطايا.(٢)، وفي موضع آخر راح يبين

(١) شرح النووي على مسلم: ج١٥/ص١٢٤.

(٢) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة: للقاضي ناصر الدين البيضاوي (ت ٦٨٥هـ). كتاب الفتن، باب الحوض والشفاعة، ج٣/ ص ٤٠٨. وفي باب بدء الخلق، وذكر الأنبياء عليهم السلام: ج٣/ص٤٤١.

قوله: " في ذات الله" فيقول أي: في أمره، وما يختص به، ولم يكن فيه غرض لنفسه، لأنه قصد بالأولى أن يتخلف عن القوم بهذا العذر، فيفعل بالأصنام التي يعبدونها ما فعل، وبالثانية إلزام الحجة عليهم بأنهم ضُلَّال سفهاء في عبادة ما لا يضر، ولا ينفع، وفيه: فأتى سارة فقال لها: إن هذا الجبار إن يعلم أنك امرأتي يغلبني عليك، فإن سألك فأخبريه: أنك أختي". كان من ديدن هذا الجبار أو من دينه ألاَّ يتعرض إلا لذوات الأزواج، فلذلك قال: "إن يعلم أنك امرأتي يغلبني عليك" ويحتمل أن يكون المراد منه: أنه إن علم ذلك ألزمني بالطلاق، أو قصد قتلى حرصا عليك".

(١٦) مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ المشهورُ بالمُظْهِري (ت ٧٢٧ هـ): حيث قال في شرحه لحديث الشفاعة: وإنما يدفع الشفاعةَ العامةَ عن نفسه نظرًا إلى صورة الكذبات، وإن كانت مستحبةً في المعنى؛ لأن الكاملَ قد يُؤاخَذ بما هو عبادة في حقِّ غيره، كما قيل: حسناتُ الأبرارِ سيئاتُ المقرَّبين. وقال في شرحه لحديث أبي هريرة: ثنتين منهن في ذات الله، يعني ثِنتان من «الكذبات الثلاث» مشتملتان على تنزيهِ الله سبحانه عما كان قومه مُكِبين عليه من الإشراك في الربوبية والدعوى الباطلة. فالحاصل: أن هذه «الكذبات الثلاث» كان إبراهيم (عليه السلام) يناضلُ بها عن دينه، وكلُّ واحدة منهن تَقبلُ تأويلًا مبرّئًا لساحة عصمته عن غبار الكذب.

أما تأويلُ الأولى: قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ أنَّ كل واحدٍ من الناس – وإن كان معافًى – لا بد له من تغيير المزاج والموت، فقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ أي: سأسقم، أو أنَّه إذا خُلِقَ للموت فهو سقيم دائمًا، أو أنه إذا نظر في النجومِ استدلَّ بها على سُقْمٍ في بدنه، وكان علم النجوم حقًا ومن النبوة، ثم نُسِخ، وتأويل الثانية: هي قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ أنه (عليه السلام) قاله إلزامًا للحُجَّةِ عليهم، على معنى أنه يجب أن يفعلَه كبيرُهم لو كان معبودًا؛ لئلَّا يُعْبَدَ معه غيرُه، أو على تقدير الشرط، كأنه قال: إنْ كانوا ينطقون فقد فعلَه

كبيرُهم. وتأويلُ الثالثة: هي قوله: سارة أختي، أنه أراد (عليه السلام) هي أختي في الدين.(١)

(١٧) شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): حيث بدأ كلامه ببيان حكم الكذب وما الذي يمكن قبوله عند الضرورة، قال: فالكذب على الشخص حرام كله سواء كان الرجل مسلما أو كافرا برا أو فاجرا، لكن الافتراء على المؤمن أشد؛ بل الكذب كله حرام، ولكن تباح عند الحاجة الشرعية "المعاريض" وقد تسمى كذبا؛ لأن الكلام يعني به المتكلم معنىً وذلك المعنى يريد أن يفهمه المخاطب فإذا لم يكن على ما يعنيه فهو الكذب المحض وإن كان على ما يعنيه ولكن ليس على ما يفهمه المخاطب فهذه المعاريض وهي كذب باعتبار الأفهام وإن لم تكن كذبا باعتبار الغاية السائغة. ومنه قول النبي (ﷺ): لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات كلهن في ذات الله... الحديث. وهذه الثلاثة معاريض. وبها احتج العلماء على جواز التعريض للمظلوم وهو أن يعني بكلامه ما يحتمله اللفظ وإن لم يفهمه المخاطب.(٢) وقال في موضع آخر: " فتلك كانت معاريض". فكان مأمورا بها، وكانت منه طاعة لله، والمعاريض قد تسمى كذبا لكونه أفهم خلاف ما في نفسه.(٣)

(١٨) أبو الحسن علاء الدين المعروف بالخازن (ت٧٤١هـ): عقب تفسيره للآيات واستشهاده بالحديث المذكور قال: فإن قلت: قد سمَّاها النبيُ (ﷺ) كذبات بقوله: لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات، وقال في حديث الشفاعة: ويذكر كذباته. قلت: معناه أنه لم يتكلم بكلام صورته صورة الكذب، وإن كان حقاً في الباطن إلا هذه الكلمات، ولما كان مفهوم ظاهرها خلاف باطنها أشفق إبراهيم (عليه السلام) منها بمؤاخذته بها.(٤)

---

(١) المفاتيح في شرح المصابيح: للحسين بن محمود، مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمُظْهِري (ت ٧٢٧ هـ): ج٥/ ص٥٠٥، وفي: ج٦/ ص٥٣.

(٢) مجموع الفتاوي لابن تيمية: ج٢٨/ص٢٢٤.

(٣) منهاج السنة النبوية: ج٢/ص٤٢٧.

(٤) تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل: ج٣/ص٢٢٩.

(١٩) شرف الدين الطيبي (ت٧٤٣ هـ) والذي قال: والحق أنها معاريض، ولكن لما كانت صورتها صورة الكذب سماها أكاذيب واستنقص من نفسه لها، فإنَّ من كان أعرف بالله وأقرب منه منزلة كان أعظم خطراً، وأشد خشية، وعلى هذا القياس سائر ما أضيف إلى الأنبياء من الخطايا. ثم ذهب يدلل على سلامة مقصد خليل الله إبراهيم (عليه السلام) في موضع آخر من الكتاب فنقل كلام المازري المتقدم ثم قال: قوله في ذات الله: أي في الدفع عن ذات الله ما لا يليق بجلاله، يدل عليه ما جاء في حديث آخر: " ما منها كذبة إلا ماحل عن دين الله"، أي خاصم وجادل وذب عن دين الله تعالى، وهو معنى التعريض لأنه نوع من الكناية ونوع من التعريض يسمى بالاستدراج وهو: إرخاء العنان مع الخصم في المجاراة ليعثر حيث يريد تبكيته، فسلك إبراهيم (عليه السلام) مع القوم هذا المنهج.

قال: فإن قلت: فإذا شهد له الصادق المصدوق بالبراءة عن ساحته، فما باله يشهد على نفسه بها في حديث الشفاعة في قوله: وإني كنت قد كذبت ثلاث كذبات فذكرها نفسي نفسي نفسي؟ على أن تسميتها وأنها معاريض بالكذبات إخبار بالشيء على خلاف ما هو به؟ قلت: نحن وإن أخرجناها عن مفهوم الكذبات باعتبار التورية وسميناها معاريض فلا ننكر أن صورتها صورة التعريج عن المستقيم، فالحبيب قصد إلى براءة ساحة الخليل عما لا يليق بها فسماها معاريض، والخليل لمح إلى مرتبة الشفاعة هنالك وأنها مختصة بالحبيب فتجوَّز بالكذبات.(١)

(٢٠) ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): حيث قال: وسَمَّى هذه كذبات لأنها تورية، وقد أشكل على الناس تسميتها كذبًا، لكون المتكلِّم إنما أراد بلفظه المعنى الذي قصدَه، فكيف يكون كذبًا؟ والتحقيقُ في ذلك: أنها كذب بالنسبة إلى إفهام المخاطَب، لا بالنسبة إلى عناية المتكلم، فإن الكلامَ له نسبتان: نسبة إلى المتكلِّم ونسبة إلى المخاطَب، فلما أراد

(١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن): لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣ هـ): ج١١/ص٣٥١٩، وفي: ص٣٦٠٤.

المورِّي أن يُفْهِم المخاطَبَ خلافَ ما قصدَه بلفظِه، أُطْلِق الكذبُ عليه بهذا الاعتبار، وإن كان المتكلِّم صادقًا باعتبار قصده ومراده.(١)

(٢١) الحافظ العلائي (ت٧٦١هـ): حيث نقل أولاً كلام طائفة من أهل العلم في تلك الكذبات فقال: قال العلماء رحمهم الله: هذه الثلاث كلها خارجة عن الكذب لا في القصد ولا في غيره، وهي داخلة في باب المعاريض التي فيها مندوحة عن الكذب: أما قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ فقصد به أنه سقيم القلب مما شاهده من كفرهم وعنادهم. وَقِيلَ: بل كانت الحمى تأخذه عند طلوع نجم معلوم فلما رآه اعتذر بعادته. وَقِيلَ: بل سقيم بما قدر عليَّ من الموت، وكل هذا ليس فيه كذب بل هو صدق صحيح. وأما قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ فإنه علق خبره بشرط نطقه كأنه قال: إن كان ينطق فهو فعله على طريق التبكيت لقومه، وهذا صدق أيضًا ولا خلف فيه. وأما قوله: "أختي" فقد بين في الحديث وقال: إنك أختي في الإسلام وهو صدق أيضًا.

وأما قوله (ﷺ) في حديث الشفاعة: "وَيَذْكُرُ كَذَبَاتِهِ"، وقوله: "لَمْ يَكْذِبْ إبراهيم إِلَّا ثَلَاثًا" فمعناه أنه لم يتكلم بكلام صورته صورة الكذب وإن كان حقًّا في الباطن إلا هذه الكلمات، ولما كان مفهوم ظاهرها خلاف باطنها أشفق إبراهيم (عليه السلام) منها أن يؤاخذ بها لعلي مقامه. وأما قوله (ﷺ): "ثنتين منها في ذات اللَّه" فلأن المتعلق بسارة تضمن نفعاً له وحظاً، وإلا فهي في ذات الله أيضًا؛ لأنها تسبب بها عن دفع كافر عن مواقعة فاحشة عظيمة.

وعند الترمذي في حديث الشفاعة من رواية أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه): فيقول إبراهيم (عليه السلام): إني كذبت ثلاث كذبات، ثم قال رسول الله (ﷺ): "مَا مِنْهَا كَذِبَةٌ إِلَّا مَا حَلَ بِها عَنْ دِينِ اللَّهِ"، فبين النبي (ﷺ) أن هذه الكذبات ليست داخلة في

(١) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت٧٥١): ج١/ ٥٣٩.

مطلق الكذب المفهوم، بل لو لم يكن لها وجه كانت جائزة لما تتضمنه من إعلاء كلمة الله ودفع المفسدة عن سارة رضي الله عنها، والله سبحانه أعلم.(١)

(٢٢) أبو الفداء ابن كثير (ت٧٧٤هـ): قال: ليس هذا من باب الكذب الحقيقي الذي يذم فاعله –حاشا وكلا ولما– وإنَّما أطلق الكذب على هذا تجوزًا، وإنَّما هو من المعاريض في الكلام لمقصد شرعي ديني، كما جاء في الحديث: "إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب".(٢)

(٢٣) وقال أبو عبد الله البَلَنْسي (ت ٧٨٢ هـ): وتسميتها كذبات مجاز واتّساع، والكذب الذي لا يجوز على الأنبياء عليهم السلام هو قصد قول الباطل من غير منفعة شرعيّة.(٣)

(٢٤) شمس الدين الكَرْماني (ت٧٨٦هـ): وقد ألمح إلى وجوب التعريض عند الضرورة حيث نقل اتفاق الفقهاء على أن الكذب جائز بل واجب في بعض المقامات كما أنه لو طلب ظالم وديعة ليأخذها غصباً وجب على المودع عنده أن يكذب بمثل أنه لا يعلم موضعها بل يحلف عليه.(٤)

(٢٥) سراج الدين ابن المُلَقِّن (ت ٨٠٤ هـ): في توضيحه لشرح الجامع الصحيح يقول: وجاء أن إبراهيم ذكر ثلاث كذبات وفي مسلم رابعا وهو: قوله للكوكب. ولم يعدها

(١) مجموع رسائل الحافظ العلائي: ج١/ص٧٧.

(٢) تفسير ابن كثير: ج١٢/ص٣٤. وقد تقدم تخريج هذا الأثر موقوفا من قول عمر بن الخطاب، وعمران بن الحصين.

(٣) تفسير مبهمات القرآن «الموسوم بصلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل»: لأبي عبد الله محمد بن علي البَلَنْسي (ت ٧٨٢ هـ): ج٢/ص٤٠٧.

(٤) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: لمحمد بن يوسف بن علي، شمس الدين الكرماني (ت ٧٨٦هـ): ج١٠/ص٦٩. ج١٤/ص١٧.

من أولئك؛ لأنه قالها حين الطفولية ... ثم نقل – مع اعتقاده واقراره – كلام القرطبي، وابن الأنباري، والنووي المتقدم آنفا.(١)

(٢٦) بدر الدين الدَّمَامِيني (ت٨٢٧ هـ) وقد اعتنى أولاً بضبط العبارة قبل تأويلها فقال: "ثلاث كذَبات": –بفتح الذال–؛ لأن واحده كَذْبَة – بسكون الذال–، وهو اسمٌ لا صفة، فهو كجَفْنَة، وقَصْعَة، ثم قال في تأويلها: المرادُ ظاهرٌ بالكذبات: المعاريض. قال ابن الأنباري: تأويلُ كذب: قال قولًا يشبه الكذبَ في ظاهر الأمر، وهو صدق عند البحث والتفتيش.(٢)

(٢٧) شمس الدين البِرْماوي (ت ٨٣١ هـ): قال: واعلم أنَّ ما قالَه إبراهيم (عليه السلام) من الثَّلاث ليس كَذِبًا بالحقيقة؛ لما قدَّمنا من وُجوب العِصْمة، بل على التَّشبيه، ويسمى مثْلُه المَعاريض...، ثم نقل ما أشار إليه النووي من أنَّ الفُقهاء أجمعوا على أنَّ الكَذِب جائزٌ، بل واجبٌ عند الحاجة، كما في نحوِ لَو طلَب ظالمٌ وديعةً ليأخُذَها غَصْبًا، فإنه يجب على المودَع عنده أنْ يكذب مِثْلَ أنَّه لا يَعلم موضِعها، بل ويحلِف عليه، وإذا لم يكُن مثْلُ هذا معصيةً، فلا يقدَح في العِصْمة، واعتِذارُ إبراهيم (عليه السلام) به لمَقام عُلوِّ شأْنه، فرأَى مثلَه نقيصةً في حقِّه.(٣)

(٢٨) ابن رسلان المقدسي (ت ٨٤٤ هـ): حيث وافق كلا من ابن قتيبة، والنووي، وغيرهما ممن سبقوه ونقل شيئا من كلامهم في تأويل الحديث. ثم قال: وفي هذا ما يدل على جواز المعاريض والحيل في التخلص من الظلمة. قال: قال القرطبي: بل نقول: إنه

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح: لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن المُلَقِّن (ت ٨٠٤ هـ): ج١٩/ ص٣٠٤.

(٢) مصابيح الجامع: لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر، المعروف بالدَّمَامِيني، وبابن الدَّمَامِيني (ت ٨٢٧ هـ): ج٧/ ص ١١٨.

(٣) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: لأبي عبد الله شمس الدين، محمد بن عبد الدائم البِرْماوي العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٣١ هـ): ج٩/ص٤٤٥.

إذا لم يخلص من الظالم إلا بالكذب الصريح جاز له أن يكذب، بل قد يجب في بعض الصور بالاتفاق ككذبة تنجي عبدًا صالحًا، وهو يريد قتله أو إنجاءُ أحدٍ من المسلمين من عدوهم، انتهى.[١]

(٢٩) ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ): قال: وأما إطلاقه الكذب على الأمور الثلاثة فلكونه قال قولا يعتقده السامع كذبا لكنه إذا حُقق لم يكن كذبا لأنه من باب المعاريض المحتملة للأمرين فليس بكذب محض. قال ابن عقيل: دلالة العقل تصرف ظاهر إطلاق الكذب على إبراهيم (عليه السلام)، وذلك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثوقا به ليعلم صدق ما جاء به عن الله، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه، وإنما أطلق عليه ذلك لكونه بصورة الكذب عند السامع، وعلى تقديره فلم يصدر ذلك من إبراهيم (عليه السلام) يعني إطلاق الكذب على ذلك – إلا في حال شدة الخوف لعلو مقامه، وإلا فالكذب المحض في مثل تلك المقامات يجوز، وقد يجب لتحمل أخف الضررين دفعا لأعظمهما، وأما تسميته إياها كذبات فلا يريد أنها تذم، فإن الكذب وإن كان قبيحا مخلا لكنه قد يحسن في مواضع وهذا منها.[٢]

(٣٠) محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ الرُّوميُّ الكَرمانيّ، المشهور بـ ابن المَلَك (ت٨٥٤ هـ): قال: سُميت كذبات، وإن كان الخليل (عليه السلام) أتى بها في صورة المعاريض؛ لكونها في صورة الكذب، والكاملُ قد يؤاخَذ بما هو عبادة في حقِّ غيره، فإن حسناتِ الأبرار سيئاتُ المقربين، وفي موضع آخر قال: وإنما سمى ذلك كذبًا، وإن كان من المعاريض؛

(١) شرح سنن أبي داود لابن رسلان، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (ت ٨٤٤ هـ): ج٩/ص٦٦٣.

(٢) فتح الباري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، ج٦/ص٣٩١.

لعلوّ شأن الأنبياء عن الكناية بالحق، فيقع ذلك منهم موقع الكذب من غيرهم؛ لأن حسنات الأبرار سيئات المقربين، وقيل: لتصورها بصورة الكذب.(١)

(٣١) بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ): قال: وأما وجه إطلاق الكذب على الأمور الثلاثة فهو ما قاله الْمَاوَرْدِيّ: أما الكذب فيما طريقه البلاغ عن الله عز وجل فالأنبياء، عَلَيْهِم الصَّلَاة وَالسَّلَام، معصومون عنه، وأما في غيره فالصحيح امتناعه. فيؤوَّل ذلك بِأَنَّهُ كذب بِالنِّسْبَةِ إلى فهم السامعين، أما في نفس الْأَمر فَلَا، إِذْ معنى سقيم إِنِّي سأسقم لِأَن الْإِنْسَان عرضة للأسقام أَو سقيم بِمَا قدر عَلَيْهِ من الْمَوْت أَو كَانَت تَأْخُذهُ الْحمى فِي ذَلِك الْوَقْت. وَأما: فعله كَبِيرهمْ، فيؤول بِأَنَّهُ أسْند إِلَيْهِ لِأَنَّهُ هُوَ السَّبَب لذَلِك أَو هُوَ مَشْرُوط بقوله: إِن كَانُوا ينطقون أَو يُوقف عِنْد لفظ: فعله، أَي: فعله فَاعله، وَكَبِيرهمْ هُوَ ابْتِدَاء الْكَلَام، وَأما سارة فَهِيَ أُخْته بِالْإِسْلَامِ، وَاتفقَ الْفُقَهَاء على أَن الْكَذِب جَائِز بل وَاجِب فِي بعض المقامات، كَمَا أَنه لَو طلب ظَالِم وَدِيعَة ليأخذها غصبا وَجب على الْمُودع عِنْده أَن يكذب بِمثل: أَنه لَا يعلم موضعهَا، بل يحلف عَلَيْهِ.(٢)

(٣٢) أبو محمد حسن بن علي البدر الفيومي القاهري (ت٨٧٠ هـ): قال: وإنما سمى هذا كذبا لكونها في الظاهر على خلاف باطنها. ثم نقل مع الاعتقاد كلام كل من الإمامين المازري، والقاضي عياض في المسألة.(٣)

(٣٣) أحمد بن إسماعيل الكَوْرَاني (ت٨٩٣ هـ): قال: وقد أشرنا إلى أن صورتها صورة الكذب، وإلا فهي معاريض. فإن قلت: قوله هناك: "في ذات الله" فما وجهه؟ قلت: أي خالصًا لوجه الله، بحيث لا حظَّ له في ذلك، بخلاف قوله في سارة، وإن كان فيه

---

(١) شرح مصابيح السنة للإمام البغوي: لمحمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ، الرُّوميُّ الكَرمانيّ، الحنفيُّ، المشهور بـ ابن المَلَك (ت ٨٥٤ هـ): ج٦/ص٥٦، ١٥٣.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (ت ٨٥٥ هـ): ج١٥/ص٢٤٨. ٢٥٠.

(٣) فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري (ت ٦٥٦ هـ): تأليف أبي محمد حسن بن علي بن سليمان البدر الفيومي القاهري (ت٨٧٠ هـ): ج١٤/ ص٤٩٠.

حظٌّ، لكن أيضًا كان واجبًا عليه بكل ما أمكن، إلا أن كونها زوجة له للنفس في ذلك حظ، وفي رواية هشام بن حسان "ثلاث كذبات كلَّها في ذات الله". فإن قلت: في حديث الشفاعة علل اقتناعه منها بقوله: "إن لي ثلاث كذبات" فلو كانت معاريض، وفي ذات الله فكيف يصح ذلك؟ قلت: حسنات الأبرار سيئات المقربين كونه تكلم بشيء يشبه الكذب رآه حجابًا. وفي موضع آخر: قال: وقد مَرَّ مرارًا، وما ذكره من ذكره من ذكر الأنبياء خطاياهم، إنما ذلك بالنظر إلى قرب الأنبياء في مقام الكبرياء، وإلا فهي أمور من قبيل المعاريض، كما ذكره العلماء في تأويل قول إبراهيم: إلا ثلاث كذبات، إنها معاريض في الكلام.(١)

(٣٤) جلال الدين السُّيُوطي (ت٩١١هـ): حيث أشار إلى المقصود في قوله (فَعَلَهُ كَبِيرُهم هذا) قال: تبكيتهم لإقامة الحجة عليهم، كأنه يقول: إن كان إلهاً فهو قادر على أن يفعل، وإن لم يقدر فليس بإله، ولم يقصد الحقيقة الْمَحْضة. فإن قلت: قد ورد في الحديث: أنَّ إبراهيم كذب ثلاث كذبات، إحداها هذه؟ والجواب: أن معناها قال قولاً ظاهره الكذب، وإن كان القصد به معنى آخر. ويدلُّ على ذلك قوله: (فَاسألوهمْ إنْ كانوا يَنْطِقون) وهذا التأويل أولى، لأن نفي الكذب يعارِض الحديث، والكذبُ الصراح لا يجوز على الأنبياء عند أهل التحقيق. وأما المعاريض فهي جائزة، وعلى تقدير جواز الكذب فإنما جاز له ذلك، لأنه فعله من أجل الله.(٢) وفي شرحه على مسلم قال بعبارة أخرى: إِلَّا ثَلَاث كذبات هُوَ مؤول أَي بِالنِّسْبَةِ إلى الظَّاهِر وَزعم السَّامع وَأما فِي نفس الْأَمر فَهِيَ صَحِيحَة لَا كذب فِيهَا.(٣)

---

(١) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري: لأحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي (ت٨٩٣ هـ): ج٦/ص٢٥٥، وفي: ج٨/ص١٦٩، ج١٠/ ص٢١٠/ حديث أنس برقم ٦٥٦٥.

(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن: للسيوطي (ت ٩١١هـ): ج٣/ص٧٢.

(٣) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي: ج٥/ ص٣٥٤.

(٣٥) ويقول أبو يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ): واعلم أن الثلاث ليست كذبًا بالحقيقة بل على التشبيه ويسمى مثله بالمعاريض.(١)

(٣٦) وحكى شمس الدين السَّفِيري (ت٩٥٦هـ) أقوال العلماء قال: ما قاله السيد إبراهيم (عليه السلام) في هذه الثلاث يشبه الكذب وليس كذباً في الحقيقة، لما قدمنا من أن الأنبياء معصومون من الكبائر والصغائر عمداً وسهواً قبل النبوة وبعدها، وقوله صدق عند البحث عنه والتفتيش، وإطلاق الكذب باعتبار فهم السامعين لا باعتبار الحقيقة. قال ابن العماد: ويجوز أن يكون الله أذن له لقصد الإصلاح وتوبيخهم والاحتجاج عليهم كما أذن ليوسف (عليه السلام) حين أمر منادياً فقال لإخوته: أيتها العير إنكم لسارقون، على أن العلماء اجمعوا على أن الكذب جائز وواجب في صور عند الحاجة.(٢)

(٣٧) ويقول الملا على القاري (ت١٠١٤هـ): قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ رحمه الله: والحق أنها مَعَارِيضُ، ولكن لما كانت صورتها صورة الكذب سَمَّاهَا أكاذيب، وَاسْتَنْقَصَ من نفسه لها، فَإِنَّ من كان أَعْرَفَ بِاللَّهِ وَأَقْرَبَ مِنْهُ مَنْزِلَةً كان أَعْظَمَ خطرا وَأَشَدَّ خَشْيَةً، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ سَائِرُ مَا أُضِيفَ إلى الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْخَطَايَا. قَالَ ابْنُ الْمَلَكِ: الْكَامِلُ قَدْ يُؤَاخَذُ بِمَا هُوَ عِبَادَةٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، كَمَا قِيلَ: حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّبِينَ. وفي موضع آخر نقل كلام الأئمة المازري وعياض، وابْن الْمَلَكِ والنَّوَوِيُّ والطِّيبِيُّ وغيرهم.(٣)

---

(١) منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»: لزكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ): ج٦/ص٤٣٩.

(٢) شرح البخاري المسمى المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية: لشمس الدين محمد بن عمر السَّفِيري الشافعي (ت ٩٥٦هـ): ج١/ص٣٢٧.

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: الملا علي القاري (ت١٠١٤هـ): ج٨/ ص٣٥٤٠، ج٩/ص٣٦٣٧/ح رقم٥٧٠٤.

(٣٨) ويقول عبد الحق الدِّهْلوي (ت ١٠٥٢هـ): لم تكن كذبات إلا باعتبار الظاهر، ولكن شأن المقربين أعلى وأخطر، يؤخذون على ما لا يؤخذ عليه غيرهم.(١)

(٣٩) ويقول ابن علان الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧هـ): والحق أنها ليست معاصي، لكنها لما كانت بصورة الكذب، سماها كذباً وعدها ذنباً أشفق منه على نفسه، وذلك لأن من كان أعرف بالله تعالى وأقرب منه منزلة كان أعظم خطراً وأشد خشية، وعلى هذا سائر ما أضيف إلى الأنبياء من الخطأ.(٢)

(٤٠) ويقول السندي أبو الحسن الكبير (ت١١٣٨هـ): والحقُّ أنَّها مَعاريض ولكن لمَّا كان صورتُها صورةُ الكَذِب سمَّاها أكاذيب.(٣)

(٤١) ونقل الشَّوْكَاني محمد بن علي (ت١٢٥٠هـ) في نيل الأوطار: قال: قَالَ الْمُهَلَّبُ: لا يجوز الكذب الحقيقي في شيء من الدين أصلا قال: ومحال أن يأمر بالكذب من يقول: «من كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» ويرده ما تقدم. قال الحافظ: واتفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل إنما هو فيما لا يسقط حقا عليه أو عليها أو أخذ ما ليس له أو لها وكذا في الحرب في غير التأمين واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطرار كما لو قصد ظالم قتل رجل وهو مختف عنده فله أن ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يأثم. انتهى. وقال القاضي زكريا: وضابط ما يباح من الكذب وما لا يباح أن الكلام وسيلة إلى المقصود فكل مقصود محمود إن أمكن التوصل إليه بالصدق فالكذب فيه حرام وإن لم يمكن إلا بالكذب فهو مباح إن كان المقصود مباحا وواجب إن كان المقصود واجبا. انتهى. والحق أن الكذب حرام كله بنصوص القرآن

---

(١) لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح: لعبد الحق الدِّهلوي (ت١٠٥٢ هـ): ج٩/ص٥٧.

(٢) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: لمحمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧هـ): ج٨/ص٦٩٤.

(٣) حاشية السندي على سنن الترمذي: لأبي الحسن الكبير محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨ هـ): ج٣/ ص٣٠٨.

والسنة من غير فرق بين ما كان منه في مقصد محمود أو غير محمود ولا يستثنى منه إلا ما خصه الدليل من الأمور المذكورة في أحاديث الباب نعم إن صح ما قدمنا عن الطبراني في الأوسط كان من جملة المخصصات لعموم الأدلة القاضية بالتحريم على العموم.(١)

(٤٢) شهاب الدين الألُّوسي (ت١٢٧٠هـ): وهو يتكلم في تفسيره عن مراتب الكذب يقول: والكذب هو الإخبار عن الشيء النسبة أو الموضوع على خلاف ما هو عليه في نفس الأمر عندنا،.. وكل مقصود محمود يمكن التواصل إليه بالصدق والكذب جميعا فالكذب فيه حرام لعدم الحاجة إليه فإن لم يمكن إلا بالكذب فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل ذلك المقصود مباحا وواجب إن كان واجبا، ... قال: ولا يرد على تحريم الكذب– في بعض وجوهه– ما روي في حديث الشفاعة عن إبراهيم (عليه السلام) أنه يقول: لست لها إني كذبت ثلاث كذبات. فإنها إن كانت من الكذب المحرم فأين العصمة وهو أبو الأنبياء؟! وإن لم تكن كذلك فقد أخبر يوم القيامة بخلاف الواقع وحاشاه حيث إن المفهوم من ذلك الكلام أني أذنبت فأستحيي أن أشفع، وهل يستحي مما لا إثم فيه؟

قال: ولقوة هذه الشبهة قطع الرازي بكذب الرواية صيانة لساحة إبراهيم (عليه السلام) لأنا نقول إن ذلك من المعاريض، وفيها مندوحة عن الكذب...، فلعدوله عن الأولى بمقامه– عد ذلك في ذلك المقام ذنبا وسماه كذبا لكونه على صورته، على أنا نقول: إنها لو كانت كذبا حقيقة لا ضرر فيها ولا استحياء منها، كيف وقد قال (ﷺ): ما منها كذبة إلا جادل بها عن دين الله تعالى فهي من الكذب المباح. لكن لما كان مقام الشفاعة هو المقام المحمود المخبوء للحبيب لا للخليل أظهر الاستحياء للدفع عنه بما يظن أنه مما يوجب ذلك وهو لا يوجبه. وفي ذلك من التواضع وإظهار العجز والدفع بالتي هي أحسن مما لا يخفى فكأنه قال: أنا لا آمن من العتاب على كذب مباح فكيف لي بالشفاعة لكم

(١) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): ج٧/ص٣٠٣.

في هذا المقام. وقال في موضع آخر: وهذا من معاريض الكلام التي يتقي بها الكذب مع التوسل إلى الغرض كقول إبراهيم (عليه السلام): هذه أختي وإني سقيم.(١)

(٤٣) وقال عبد القادر بن ملّا حويش العاني (ت ١٣٩٨هـ): بعد أن ساق الحديث من رواية الترمذي: هي من باب المعاريض، ولا شيء يعد منها كذبا صراحة. وقالوا في المعاريض مندوحة عن الكذب، ولكنه إذ كان من أهل العزم المطلوب منهم التصريح بما لا يحتمل التأويل فيعد مثل هذا منهم ذنبًا على حد (حسنات الأبرار سيئات المقربين).(٢)

(٤٤) ويقول صفي الرحمن المباركفوري: إطلاق الكذب على الأمور الثلاثة المذكورة في الحديث ليس باعتبار معناه اللغوي الصريح المتعارف عليه في العرف، لأنه الإخبار بخلاف الأمر الواقع مع قصد أن يعتقد السامع أنه مطابق للأمر الواقع. وإنما أطلق عليه الكذب باعتبار أنه أوهم السامع معنى لا يطابق الأمر الواقع. وقصد في نفسه معنى يطابق له، فهو من المعاريض التي هي مندوحة عن الكذب، وهذا في قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾، وفي قضية سارة، وأما في قضية كسر الأصنام فإنه وإن قال قولًا لا يطابق الأمر الواقع صريحا – لا عند القائل ولا عند السامع – ولكنه لم يقصد إيهام السامع أنه مطابق للأمر الواقع، بل أراد إلزام السامع وإقامة الحجة عليه، وهذا أيضًا لا يسمى بالكذب عرفًا. فإطلاق الكذب على هذه الأمور الثلاثة إنما هو باعتبار إيهام السامع أو إلزامه، وليس بمعنى الكذب المعروف هذا، وقد زلَّ بعضُ الثقات من أهل العلم في هذا الحديث فاجترأ على تكذيبه، وذلك لاستبعاده وتعاظمه نسبة الكذب إلى إبراهيم (عليه السلام)، ولو أنه دقق قليلًا لعرف أن اثنين من هذه الثلاثة مذكوران في القرآن، ولا سبيل لإثباتهما حقًّا وصدقًا، فأين المفر؟ (ثنتين في ذات الله) خصهما بذلك لأن قضية سارة وإن كانت أيضًا في ذات الله لكنها تضمنت حظًّا لنفسه ونفعًا له، بخلاف الثنتين الأخريين، فإنهما في ذات الله محضًا ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ أي مريض، قال ذلك اعتذارًا عن

(١) تفسير الألُوسي المسمى روح المعاني: ج١/ص١٥٢، ج٨/ص٣١٨.
(٢) بيان المعاني: لعبد القادر العاني (ت ١٣٩٨هـ): ج٢/ص٥٤٦.

الحضور معهم، ولو كان له سقم يمنعه عن الحضور معهم لمنعه عن كسر الأصنام أيضًا، فعرفنا أنه تأول في ذلك، وأراد أنه سيسقم أو أنه يصير سقيم الحجة إذا حضر معهم، فأخفى هذا المعنى في نفسه، وأوهم معنى لم يكن يطابق الواقع ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ أي الصنم الأكبر، وهذا لم يكن يطابق الواقع، ولا كان لإيهام السامع، ولكن كان لإقامة الحجة عليه (إن هذا الجبار إنْ يعلم أنك امرأتي، يغلبني عليكِ) ليس معنى الغلبة أنه يغصبها منه ويكتفي. لأن محاولة الاغتصاب وقعت من الملك مع علمه أنه أخ وليس بزوج، وإنما أراد بذلك أنه يحبسه أو يقتله، وإذا علم أنه أخ لا يفعل شيئًا من ذلك، وإنما يغصب فقط. فأراد دفع أعظم الضررين بتحمل أخفهما.(١)

(٤٥) وهذا محمد بن علي بن آدم الإتيوبي أحد شراح الحديث المعاصرين يقول: قال البيضاوي: الحقّ أن الكلمات الثلاث إنما كانت من معاريض الكلام، لكن لما كانت صورتها صورة الكذب أشفق منها؛ استصغارًا لنفسه عن الشفاعة، مع وقوعها؛ لأن من كان أعرف بالله، وأقرب إليه منزلةً كان أعظم خوفًا. انتهى.(٢)

المذهب الثاني: وقد اعتمد أصحابه ظاهر الحديث بلا تأويل، وهذا معناه أن ما قاله إبراهيم الخليل (عليه السلام) كان كذباً على الحقيقة، حيث يعتقد أصحاب هذا الرأي أنه لا مانع من الكذب إذا كان لمصلحةٍ شرعية بل إنهم يرون أن الكذب قد يجب أحيانا، لا سيما إن أذن الله تعالى به لأحد أنبيائه، ومن ثم فأولئك يرون أنَّ إبراهيم (عليه السلام) مع مكانته قد استعمل الكذب صراحة؛ وإنما فعل ذلك تُقية، ودفعاً لأذى الظالمين أو لأنه كان مأذونا له فيه. وممن قال بذلك من أهل العلم:

(١) ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) والذي قال: قد زَعَم بعضُ مَن لا يُصَدِّقُ بالآثار، ولا يقبلُ مِن الأخبارِ إلا ما اسْتفاضَ به النقلُ مِن العَوامّ، أن معنى قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾. إنما هو: بل فَعَله كبيرُهم هذا إن كانوا يَنْطِقون، فاسْأَلُوهم. أي: إن كانت

(١) منة المنعم في شرح صحيح مسلم: لصفي الرحمن المباركفوري: ج٤/ص٦٣.
(٢) البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: للإتيوبي: ج٥/ ص٣٠٩.

الآلهةُ المكسورةُ تَنْطِقُ؛ فإن كبيرَهم هو الذي كَسَرهم. وهذا قولٌ خلافُ ما تَظاهَرَت به الأخبارُ عن رسولِ اللهِ (ﷺ)، أن إبراهيم لم يكذِبْ إلا ثلاثَ كَذَبَاتٍ كلُّها في اللهِ، وغيرُ مستحيلٍ أن يكونَ اللهُ تعالى ذِكرُه أذِن لخليلِه في ذلك ليُقَرِّعَ قومَه به، ويَحْتَجَّ به عليهم، ويُعَرِّفَهم موضعَ خَطَئهم وسُوءَ نَظَرِهم لأنفسِهم. وفي موضع آخر من كتابه: قال في تأويل قوله تعالى: (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا): إنما قاله موعظة.

وفي تأويل قوله تعالى: (فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ) قال: ذُكر أن قومَه كانوا أهلَ تَنْجيمٍ، فرأَى نجمًا قد طلَع، فعصَب رأسَه وقال: إني مطعونٌ، وكان قومُه يَهْرُبون مِن الطاعونِ، فأراد أن يَتْرُكوه في بيتِ آلهتِهم، ويَخْرُجوا عنه؛ ليُخالِفَهم إليها فيكْسِرَها. قال: واخْتُلف في وجهِ قيلِ إبراهيم لقومه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾. وهو صحيحٌ، فرُوِى عن رسولِ اللهِ (ﷺ) أنه قال: "لم يَكْذِبْ إبراهيم إلا ثلاثَ كذباتٍ". وقال آخرون: إن قولَه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾. كلمةٌ فيها مِعْراضٌ، ومعناها أن كلَّ مَن كان في عُقْبةِ الموتِ فهو سقيمٌ، وإن لم يَكُنْ به حينَ قالها سُقْمٌ ظاهرٌ. والخبرُ عن رسولِ اللهِ (ﷺ) بخلافِ هذا القول، وقولُ رسولِ اللهِ (ﷺ) هو الحقُّ دونَ غيرِه.(١)

(٢) ابن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ): في معرض تحقيقه لمسألة" هل تعصي الأنبياء عليهم الصلاة والسلام" ومن خلال ذكره لقضية أبينا إبراهيم (عليه السلام) أشار إلى هذا الحديث وقال: وَهَذَا كُله لَيْسَ على مَا ظنوه بل هو حجة لنا وَالْحَمْد لله رب الْعَالمين. قال: أما الحَدِيث أَنه (عليه السلام) كذب ثَلَاث كذبات، فَلَيْسَ كل كذب مَعْصِيّة، بل مِنْهُ مَا يكون طَاعَة لله عز وجل، وفرضاً، وَاجِبا يعْصى من تَركه.

قلت: هكذا أخذ ابن حزم بظاهر الحديث وبنى عليه، ثم راح يدلل على صحة مذهبه فقال: صَحَّ أَن رَسُول الله (ﷺ) قَالَ: لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْمِي خَيْرًا أَوْ

(١) تفسير الطبري المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ): ج١٨/ص٤٦١، ج٢١/ص٦٣- ٦٥.

يَقُولُ خَيْرًا.[1] فقد أَبَاحَ (عليه السلام) كذب الرجل لامْرَأَته فِيمَا يستجلب بِهِ مودتها، وَكَذَلِكَ الْكَذِب فِي الْحَرْب، وَقد أجمع أهل الْإِسْلَام على أَن إنْسَانا لَو سمع مَظْلُوما قد ظلمه سُلْطَانٌ وَطَلَبه ليَقْتُلهُ بِغَيْر حق وَيَأْخُذ مَاله غصبا فاستتر عِنْده وسَمعه يَدْعُو على من ظلمه قَاصِدا بذلك السُّلْطَان، فسأل السلطان ذلك السَّامع عَمَّا سَمعه مِنْهُ وَعَن مَوْضِعه فَإِنَّهُ إِن كتم مَا سمع وَأنكر أَن يكون سَمعه، أَو أَنه يعرف مَوْضِعه أَو مَوضِع مَاله، فَإِنَّهُ محسنٌ مأجور مُطِيع لله عز وجل، وَأَنه إن صَدَقَه فَأخْبرهُ بِمَا سَمعه مِنْهُ وبموضعه وَمَوْضِع مَاله كَانَ فَاسِقًا عَاصِيا لله عز وجل، فَاعل كَبِيرَة مذموما نمَّامًا. قال: وَقد أبيح الكذب فِي إِظْهَار الْكفْر فِي التقية، وكل مَا رُوى عَن إبراهيم (عليه السلام) فِي تِلْكَ الكذبات فَهُوَ دَاخل فِي الصّفة المحمودة، لَا فِي الْكَذِب الَّذِي نُهى عَنهُ. ثم راح ينظر في تلك الكلمات يبينها فقال: وَأما قَوْله عَن سارة هِيَ أُخْتِي فَصدق هِيَ أُخْته من وَجْهَيْن: قَالَ الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وَقَالَ (ﷺ): لَا يخْطب أحدكُم على خطْبَة أَخِيه[2]. وَالْوَجْه الثَّانِي: الْقَرَابَة وَإِنَّهَا من قومه وَمن مستجيبيه قَالَ عز وجل: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٨٥]. فَمن عدَّ هَذَا كذبا مذموماً من إبراهيم (عليه السلام) فليعده كذبا من ربه عز وجل وَهَذَا كفر مُجَرّد، فصح أَنه (عليه السلام) صَادِق فِي قَوْله في سارة إنها أُخْته. وَأما قَوْله: فَنظر نظرة فِي النُّجُوم فَقَالَ إِنِّي سقيم فَلَيْسَ هَذَا كذبا ولسنا ننكر أَن تكون النُّجُوم دَلَائِل على الصِّحَّة وَالْمَرَض وَبَعض مَا يحدث فِي الْعَالم كدلالة الْبَرْق على تغوّل الْبَحْر، وكدلالة الرَّعْد على تولد الكمأة، وكتولد الْمَدّ والجزر على طُلُوع الْقَمَر وغروبه وانحداره وارتفاعه وامتلائه ونقصه، وَإِنَّمَا الْمُنكر قَول من قَالَ:

---

(١) حديث صحيح أخرجه البخاري في «صحيحه» من حديث أُمّ كُلْثُومٍ بِنْت عُقْبَةَ، عن النبي (ﷺ) كتاب الصلح، باب لَيْسَ الْكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، ج٢/ ص٩٥٨/ح رقم٢٥٤٦.

(٢) حديث صحيح أخرجه البخاري في «صحيحه» من حديث نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي (ﷺ)، كتاب النكاح، باب لَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ. ج٥/ص١٩٧٥/ح رقم ٤٨٤٨.

أَن الْكَوَاكِب هِيَ الفاعلة الْمُدبرَة لذَلِك، دون الله تعالى، أَو مُشْتَركَة مَعَه، فَهَذَا كفر من قَائِله. وَأما قَوْله (عليه السلام) بل فعله كَبِيرهمْ هَذَا. فَإِنَّمَا هُوَ تقريع لَهُم، وتوبيخ، كَمَا قَالَ تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَة مهان ذليل، مهين معذب فِي النَّار، فكلا الْقَوْلَيْنِ توبيخ لمن قيلا لَهُ على ظنهم أَن الْأَصْنَام تفعل الْخَيْر وَالشَّر، وعَلى ظن المعذب فِي نَفسه فِي الدُّنْيَا أَنَّه عَزِيز كريم. وَلم يقل إبراهيم (عليه السلام) هَذَا على أَنه مُحَقّق لِأَن كَبِيرهمْ فعله، إِذ الكذب إِنَّمَا هُوَ الْإِخْبَار عَن الشَّيْء بِخِلَاف مَا هُوَ عَلَيْهِ قصداً إِلى تَحْقِيق ذَلِك.(١)

(٣) أبو الحسن علي بن أحمدالواحدي (ت٤٦٨): حيث قال: وجاز أن يكون الله قد أذن له في ذلك ليوبخ قومه، ويعرفهم خطأهم، كما أذن ليوسف حتى أمر مناديه، فقال لإخوته: ﴿إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ ولم يكونوا سرقوا شيئا. وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ المفسرون يقولون: يعني «الكذبات الثلاث»، قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾، وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾، وقوله لسارة: هي أختي. وزاد الكلبي والحسن، قوله للكواكب: هذا ربي. وقال الزجاج: إن الأنبياء بشر، ويجوز أن تقع عليهم الخطيئة إلا أنهم لا يكون منهم الكبيرة، لأنهم معصومون.(٢)

(٤) أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت٤٨٩هـ): قال: قَالَ أهل الْمعَانِي: قَالَ إبراهيم مَا قَالَ بِإِذن الله تعالى لقصد الصّلاح، وَهُوَ مثل مَا أذن ليوسف أَن يَقُول للإخوة: " أيتها العير إِنَّكُم لسارقون، وَقَالَ بَعضهم: هُوَ قَول يُخَالف لَفظه مَعْنَاهُ، وَلكُل تَأْوِيل، أما قَوْله: ﴿بل فعله كَبِيرهمْ﴾ أَي: على زعمكم واعتقادكم، وَهُوَ على وَجه إِلْزَام الْحجَّة، كَمَا بَينا على تَحْقِيق الْخَبَر، وَقَالَ بَعضهم مَعْنَاهُ: بل فعله كَبِيرهمْ هَذَا ﴿فَسَأَلُوهُمْ إِن كَانُوا ينطقون﴾، قَالَه على سَبِيل الشَّرْط، قَالَ أَبُو جَعْفَر النّحاس: وَفِي هَذَا التَّأْوِيل

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم (ت ٤٥٦هـ): ج٤/ص١٥-١٧.

(٢) الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ): ج٣/ ص٢٤٢، ص٣٥٥.

بُعد، وَهُوَ مُخَالف للْأَخْبَار الثَّابِتَة، وَأما قَوْله: ﴿إِنِّي سقيم﴾ أَي: سأسقم وَقيل مَعْنَاهُ: سقيم أَي: مُغْتَم بضلالتكم، فَكَأَنَّهُ سقيم الْقلب بذلك، وَأما قَوْله لسارة: هَذِه أُخْتِي أَي: أُخْتِي فِي الدّين، وَالْأولَى مَا ذَكرْنَاهُ من الْمَعْنى الأول، وَهُوَ قَول أهل السّنة، وَهُوَ أَن الله تعالى أذن لَهُ فِيهِ. ثم نقل قول ابن حزم المتقدم في أن كل ما روي عن إبراهيم (عليه السلام) في تلك الكذبات فهو داخل في الصفة المحمودة، لا في الكذب الذي نهي عنه.(١)

(٥) محيي السنة أبو محمد الحسين البغوي (ت٥١٠هـ): قال وقد أشار إلى أقوال طائفة من أصحاب المذهب الأول الذين قالوا بتأويل تلك الكلمات، وكأنه يخالفهم قال: وهذه التأويلات لنفي الكذب عن إبراهيم، والأول هو الأولى للحديث فيه، ويجوز أن يكون الله عز وجل أذن له في ذلك لقصد الصلاح وتوبيخهم والاحتجاج عليهم.(٢)

(٦) أبو عبد الله محمد بن علي المازري (ت ٥٣٦ هـ): قال في تعليقه على صحيح مسلم: أمَّا الأنبِيَاء عليهم السلام فمعصومون مِنَ الكذب فِيماَ طَريقه البَلاغ عن الله سبحانه قَلّ ذلك أو جَلّ؛ لأن المعجزة تدلّ على صدقهم في ذلك، وأمَّا ما لا يتعلق بالبلاغ ويعَدّ من الصَغائر كالكذبة الواحدة في شيء من أمور الدّنيَا فيجري ذلك على الخلاف في عصمتهم من الصغائر(٣). قال: وقد وصف (ﷺ) أن اثنتين من كذبات إبراهيم (عليه السلام) كانتا في ذات الله سبحانه، والكذب إنّما يُترك لله، فإذا كان إنما يُفعل لله انقلب حكمه في بعض المواضع على حسب ما ورد في الشريعة، والقصد بهذا التقييد منه (ﷺ) نَفي مَذَمَّةِ الكذب عنه لجلالة قدره في الأنبياء صلوات الله عليه وعليهم أجمعين. وقد تأوّل بعض النّاس كلماتِه هَؤلاء حتى تخَرجَ عن كونها كَذِبًا، ولا معنى لأن يتحاشى العلماء مماّ لم يتحاشَ منه النبّي (ﷺ)؛ ولكن قد يقال: إن المراد بتسميتها كذبا على

(١) تفسير القرآن للسمعاني: ج٣/ص٣٨٩.
(٢) تفسير البغوي (ت: ٥١٠هـ) المسمى معالم التنزيل في تفسير القرآن: ج٣/ص٢٩٣.
(٣) تقدم ذكر الأقوال في هذه المسألة والخلاف فيها إجمالا في التمهيد من هذه الدراسة ولعله يغني عن اعادته هنا.

ظاهرها عندكم في مقتضى إطلاقكم عند استعمالكم اللفظ على حقيقته ألا تَرَاه يحكي عن إبراهيم (عليه السلام) أنه قال لسَارَةَ: "أخبريه أنكِ أختي فإنَّكِ أختي في الإسلام". ومن سَمَّى المسلمة أختًا له قاصدًا أخوة الإسلام فليس بكاذب لكنه (ﷺ) إنّما أطلق عليه لَفظَة الكَذِب لما قلناه من أن الأخت في الحقيقة المشاركة في النسب وأما المشاركة في الدِّين فَأخت عَلىَ المجاز وأرَادَ أنها كذبة على مقتضى حقَيقة اللفظة في اللّغة، وعلى أن قوله: "إنها أختي" قد يكون في ذات الله إذا أراد بَهِا كفّ الظلم وصيانة الحريم لكن لما كان له فيها منفعة مَيَّزها (ﷺ) عَن الأوليَنْ اللَّتين لا منفعة له فيهما، هذا الذي يظهر لي في تأويل هذا الحديث.[1]

المذهب الثالث: وقد مال أصحابه إلى ردِّ الحديث وإنكاره، بل والتهكم على رواة السنة النبوية الشريفة واتهامهم بالكذب كما سيظهر جليا في كلام بعضهم. ومن أبرز من سلك هذا الاتجاه من أهل العلم:[2]

(١) فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ): يحكى حوارا دار بينه وبين بعض من جالسه فيقول: وَاعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ الْحَشْوِيَّةِ[3] روى عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: «مَا

(١) المعلم بفوائد مسلم: للمازري (ت ٥٣٦ هـ)، ج٣/ص٢٢٨/ برقم ١٠٨٢.

(٢) لا بأس من إطلاق لفظة (أهل العلم) على هؤلاء أصحاب المذهب الثالث رغم صلابة ألفاظ بعضهم وتهكمهم على أهل السنة، فقد سبقني إلى ذلك المباركفوري حين قال: وقد زلَّ بعض الثقات من أهل العلم في هذا الحديث فاجترأ على تكذيبه.

(٣) الْحَشْوِيَّةِ: هو أحد الألقاب التي يُطلقها أهل الأهواء والبدع على أهل السنة ورواتها من باب التنقيص أو الازدراء، ويراد به طائفة تحتمل كل حشو رُوي من الأحاديث المختلفة المتناقضة، وقيل: يراد به: رواة الأحاديث من غير تمييز لصحيحها من سقيمها. قال ابن الوزير: الحشوية إنما سموا بذلك؛ لأنهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله (ﷺ)؛ أي: يدخلونها فيها وليست منها". وقال غيره: "إن الحشوية سموا بذلك لكثرة قبولهم الأخبار من غير إنكار. وقد بين ابن الوزير براءة أهل الحديث والسنة من هذا اللقب؛ فقال: أكثر عامة =

كَذَبَ إبراهيم (عليه السلام) إِلَّا ثَلَاثَ كِذْبَاتٍ» فَقُلْتُ: الْأَوْلَى أَنْ لَا نقبل مِثْلَ هذه الأخبار. فقال على طريق الاستنكار: فَإِنْ لَمْ نَقْبَلْهُ لَزِمَنَا تَكْذِيبُ الرُّوَاةِ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا مسكين: إِنْ قَبِلْنَاهُ لَزِمَنَا الْحُكْمُ بِتَكْذِيبِ إبراهيم (عليه السلام) وَإِنْ رَدَدْنَاهُ لَزِمَنَا الْحُكْمُ بِتَكْذِيبِ الرُّوَاةِ ولا شك أن صَوْنَ إبراهيم (عليه السلام) عن الكذب أولى مِنْ صَوْنِ طَائِفَةٍ مِنَ المجاهيل عن الكذب.(١)

وفي تفسيره لآيات سورة الأنبياء يقول: فإن قيل قوله: " بل فعله كبيرهم" كذبٌ، فالجواب أن للناس فيه قولان: أحدهما: وهو قول كافة المحققين أنه ليس بكذب، وذكروا في الاعتذار عنه وجوها(٢). والقول الثاني: وهو قول طائفة من أهل الحكايات، أن ذلك كذب، واحتجوا بما رُوي عن النبي (ﷺ) أنه قال: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات كلها في ذات الله تعالى، قوله: إني سقيم وقوله: بل فعله كبيرهم هذا وقوله لسارة هي أختي» وفي خبر آخر: «أن أهل الموقف إذا سألوا إبراهيم الشفاعة قال: إني كذبت ثلاث كذبات». ثم قرَّروا قولهم من جهة العقل وقالوا: الكذب ليس قبيحا لذاته، وإذا كان كذلك فأي بُعدٍ في أن يأذن الله تعالى في ذلك لمصلحة لا يعرفها إلا هو، واعلم أن هذا القول مرغوب عنه.

ثم يعلق فيقول: أما الخبر الأول وهو الذي رووه فلأن يضاف الكذب إلى رواته أولى من أن يضاف إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والدليل القاطع عليه أنه لو جاز أن يكذبوا لمصلحة ويأذن الله تعالى فيه، فلنجوز هذا الاحتمال في كل ما أخبروا عنه، وفي

المسلمين لا يدرون من الحشوية؟ ولا يعرفون أن هذه النسبة غير مرضية... ومن كان له أدنى تمييز عرف أن نقاد الحديث وأئمة الأثر هم أعداء الحشوية وأكره الناس لهذه الطائفة اللغوية". (وسطية أهل السنة بين الفرق: ص١٤١).

(١) تفسير الرازي المسمى مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: ج١٨/ص٤٤٣.

(٢) ذكر فيها سبعة وجوه تقدمت جميعها في سياق كلام أصحاب المذهب الأول، وفي اعادة ذكرها هنا تكرار.

كل ما أخبر الله تعالى عنه، وذلك يبطل الوثوق بالشرائع وتتطرق التهمة إلى كلها، ثم إن ذلك الخبر لو صح فهو محمول على المعاريض على ما قال (ﷺ): «إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب»[١]، فأما قوله تعالى: "إني سقيم" فلعله كان به سقم قليل. وأما قوله: بل فعله كبيرهم فقد ظهر الجواب عنه." يعني في الأقوال السبعة المذكورة في تأويله وقد أشرت إليها". وأما قوله لسارة: إنها أختي، فالمراد أنها أخته في الدين، وإذا أمكن حمل الكلام على ظاهره[٢] من غير نسبة الكذب إلى الأنبياء عليهم السلام فحينئذ لا يحكم بنسبة الكذب إليهم إلا زنديق.[٣]

وفي تأويل الرازي لقوله "فنظر نظرة في النجوم فقال إني سقيم" قال: واعلم أن العلماء ذكروا في الجواب عنها وجوها كثيرة، ثم ساق ثمانية أوجه قال في الوجه السابع منها: " قال بعضهم ذلك القول عن إبراهيم (عليه السلام) كذبة، ورووا فيه حديثا عن النبي (ﷺ) أنه قال: «ما كذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات» قلت لبعضهم: هذا الحديث لا ينبغي أن يُقبل؛ لأن نسبة الكذب إلى إبراهيم لا تجوز. فقال ذلك الرجل: فكيف يُحكم بكذب الرواة العدول؟ فقلت: لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي وبين نسبته إلى الخليل (عليه السلام) كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوي أوْلى، ثم نقول لم لا يجوز أن يكون المراد بكونه كذبا خبرا شبيها بالكذب؟ [٤]

قلت: والفخر الرازي – مع علو مكانته – لعلَّه أوَّل من تعذر عليه فهم هذا الحديث فمال إلى إنكاره وتكذيب رواته، رغم أن الحديث صحيح متفق عليه، وقد رُوي من عدة طرق في غير الصحيحين، رواتها كلهم ثقات عدول معروفون، ولا سبيل لتكذيبهم، أو

---

(١) رأيتَ كيف أضاف الفخر الرازي الخبر إلى النبي (ﷺ) وهو أثر موقوف من حديث عمر بن الخطاب، وعمران بن الحصين كما تقدم. فتأمل.

(٢) لعله يشير إلى أقوال بعض من أوَّل هذا الحديث من أهل العلم لما تقدم من صحته.

(٣) تفسير الرازي المسمى مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: ج٢٢/ص١٥٥.

(٤) السابق: ج٢٦/ص٣٤٢.

رميهم بالجهالة، ولا عجب فقد ترجم له الحافظ الذهبي فقال: رأسٌ في الذكاء والعقليات، لكنه عَرِيّ من الآثار، وله تشكيكات على مسائلَ من دعائم الدين تُورث حَيْرة، نسأل الله أن يثبت الايمان في قلوبنا. وقال الذهبي في موضع آخر: وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم، وسِحْرٌ وانحرافات عن السُّنة، والله يعفو عنه؛ فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر.

قلت: ولقد أقرَّ الفخر الرازي بذلك في آخر عمره حين قال: لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلا، ولا تروي غليلا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أَقرأُ في الإثبات: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾، ﴿إليه يصعد الكلم﴾، وأقرأُ في النفي: ﴿ليس كمثله شيء﴾، ومن جرَّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.(١)

بل قال في وصيته: وَأما الْكتب الَّتِي صنفتها واستكثرت فِيهَا من إِيرَاد السؤالات فَلْيذكرْنِي من نظر فِيهَا بِصَالح دُعَائِهِ على سَبِيل التفضل والإنعام وَإِلَّا فليحذف القَوْل السيء فَإِنِّي مَا أردْت إِلَّا تَكْثِير الْبَحْث وشحذ الخاطر والاعتماد فِي الْكل على الله.(٢)

قلت: وقد عاب التاجُ السبكيُّ على الذهبي ذكره للرازي في كتابه قال: «وَاعْلَم أَن شَيخنَا الذَّهَبِيّ ذكر الإِمَام فِي كتاب الْمِيزَان فِي الضُّعَفَاء وكتبت أَنا على كِتَابه حَاشِيَة مضمونها أَنه لَيْسَ لذكره فِي هَذَا الْمَكَان معنى وَلَا يجوز من وُجُوه عدَّة أَعْلَاهَا أَنه ثِقَة حبر من أَحْبَار الْأمة وَأَدْنَاهَا أَنه لَا رِوَايَة لَهُ فَذكره فِي كتب الروَاة مُجَرّد فضول وتعصب وتحامل تقشعر مِنْهُ الْجُلُود.(٣)

(١) سير أعلام النبلاء: ج٢١/ص٥٠١/ رقم٢٦١.
(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ج٨/ص٩٢.
(٣) السابق: ج٨/ص٨٨.

وقال فيه الحافظ ابن حجر: كان من أئمة الأصول وله ما يُقبل وما يُردّ، وكان يُعاب بإيراد الشُّبَه الشديدة، ويقصّر في حَلِّها، حتى قال بعض المغاربة: يورد الشُّبَه نَقْدًا، ويَحُلُّها نَسِيئةً![1]

(٢) أبو الأعلى المودودي (ت ١٣٩٩هـ):[2] وهو صاحب كتاب "تفهيم القرآن" والذي أورد فيه عند تفسير قول الله تعالى" بل فعله كبيرهم هذا" من سورة الأنبياء قولَه:" ولسوء الحظ ورد في رواية من الروايات أن إبراهيم (عليه السلام) كذب في حياته ثلاث كذبات، إحداها قوله: (بل فعله كبيرهم هذا)، والثانية قوله: (إني سقيم)، والثالثة: (قوله في سارة "إنها أختي") قال: وهذه لم تُذكر في القرآن وإنما ورد ذكرها في باب الولادة من الإنجيل.

ثم بدا يتهكم في غير إنصاف حيث قال: فهذه فرقة تغلوا في "عبودية الرواية" إلى أن يعز عليها صدق عدة رواة من الصحيحين للبخاري ومسلم، ولا تبالي بأن تثبت بذلك تهمة الكذب في حق نبي من الأنبياء، وفرقة تهجم على ذخيرة السنة كلها بسبب هذه الرواية، وتقول برفض جميع الأحاديث لوجود مثل هذه الروايات. ولا يلزم من وجود بعض النقائص في رواية، أو عدة روايات أن تُرفض كلها، ولا يلزم من صحة إسناد الرواية من وجهة علوم الحديث، أن تسلم لا محالة، مهما كان متنها محل النقد والاعتراض.

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي: ج٣/ص٣٤٠/ رقم٦٦٨٦. لسان الميزان لابن حجر: ج٦/ ص٣١٨/ برقم ٦٠١٧.

(٢) أصل كلام المودودي ومصدره هو كتاب تفسير المودودي المسمى" تفهيم القرآن" وهو كتاب يقع في ستة مجلدات ضخمة، تشمل أكثر ٤٢٠٠ صفحة بالقطع الكبير، وهو تفسير للقرآن كله، قضى المؤلف في تأليفه ثلاثين عامًا وبضعة أشهر، بدأ في عام ١٣٦١ هـ، وانتهى منه عام ١٣٩٢ هـ. لكنه باللغة الأوردية، ولم يتوفر لي مترجمًا بالعربية، ولما لم يتيسر لي الحصول على نسخة منه فقد نقلت كلامه بواسطة كتاب: زوابع في وجه السنة للشيخ صلاح الدين مقبول أحمد فقد كفانا المؤنة، فضلا عن الفائدة التي انتفعت بها من مطالعتي لكتابه. فجزاه الله خيرا، ونفعنا بما فيه.

قال: وعلى الرغم من قوة الإسناد وجدارته بالقبول يمكن أن توجد هناك أسباب كثيرة ينقل لأجلها متن من متون الحديث بصورة خاطئة، ويحتوي على مواد تصرخ قبائحها بأنها لا يمكن أن تكون من أحاديث النبي (ﷺ). ولهذا يُنظر في المتن أيضا مع الإسناد، فإن وجدت قبيحة في المتن فلا يصح أن يُصرَّ على صحته بلا طائل.

وهذا الحديث الذي ذُكرت فيه «الكذبات الثلاث» لإبراهيم (عليه السلام) ليس محل الاعتراض لأجل أنه يُثبت الكذب في حق نبي من الأنبياء فحسب، بل هذه الأمور الثلاثة أيضا محل النظر والدراسة.

وأما قوله: "إني سقيم" فلا يثبت كونه كذبا إلى أن لا يثبت أن إبراهيم (عليه السلام) كان صحيحًا معافىً حينئذ حقاً، ولم يكن يشتكي بأدنى شيء من المرض، وهذا لم يذكر في "القرآن" ولا في أي رواية معتبره غير هذه الرواية التي نحن بصدد البحث فيها. أما قوله في زوجته "سارة": "إنها أختي" فهو بنفسه أمر مهمل، يحكم عليه الإنسان بمجرد سماعه أنه لا يكون الواقع أبدا. وأساس هذه الكذبة الثالثة في هذا الحديث على رواية اسرائيلية مهملة لاغية صريحة.

ثم يستطرد المودودي في قياسه العقلي فيقول: هل من المعقول أن نُصرّ على نسبة متن الحديث الذي يحتوي على مثل هذه الأمور إلى النبي (ﷺ) على أن إسناده ليس مجروحاً؟ هذا هو "الإفراط" الذي يفسد الأمر، ويؤدي إلى ذلك التفريط الذي يبديه "منكروا الحديث".

والعجيب أن المودودي نفسه قد أقرَّ بصحة ثبوت هذه الرواية حيث قال: ولا يشك أحد نظر إلى كثرة طرقها في كون أبي هريرة (رضي الله عنه) راوي هذا الحديث، وذلك لأنه لا يظن في هؤلاء الرواة الكثيرين وخاصة أغلبهم من الثقات أنهم اختلقوا عمدا رواية مكذوبة على صاحبٍ من أصحاب النبي (ﷺ). لكنه فتح باب الشك في صدق الرواة دون أبي هريرة فقال: أما أبو هريرة فلا نشك فيه حتى الشك المجرد أنه ينسب قولا مكذوبا إلى النبي (ﷺ)، وعلى هذا تكذيبنا لهؤلاء الرواة صعب علينا، وأصعب منه أن نسلّم أنْ

كذب نبيٌ من الأنبياء، أو وجه النبي (ﷺ) معاذ الله، تهمة الكذب إلى أحد منهم، ولهذا نضطر قطعا إلى فهم أنه وقع "سوءُ فهمٍ" حتما في هذا الأمر، لم يُنقل لأجله قولَ النبي (ﷺ) على الوجه الصحيح.

وقد أبقى المودودي على إنكاره لصحة هذه الرواية حتى مع مراجعة غير واحد له من طلاب العلم، وقد أُثر عنه في أحد المجالس قوله: إني قد بينت الدلائل التي لأجلها أتوقف في تسليم صحة محتوى هذه الرواية. فإن اطمأننت إلى هذه الدلائل فحسن. وإلا فلتأخذ ما تراه صحيحا. وما الحرج لو بقيت بيننا خلافات في مثل هذه الأمور؟! يجدر – عندكم – محتوى الحديث بالقبول لأنه رُوي بالأسانيد المعتبرة عند البخاري، ومسلم، والنسائي، وغيرهم من أكابر المحدثين. ولكنه لا يليق بالقبول عندي لأن فيه نسبة الكذب إلى أحد من الأنبياء. وهذا ليس من السهل أن يُقبل على أساس رواية عدةٍ من الرواة، ولا أريد أن أذهب في هذا الأمر إلى ما ذهب إليه الإمام الرازي حيث قال: فلأن يُضاف الكذب إلى رواته أولى من أن يضاف إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

أما أنا بالنسبة لأحد من هؤلاء الرواة الثقات فلا أقول إنه نقل كذبًا، بل أقول فقط إنه وقع عدم الاحتياط في نقله من جهة راوٍ من الرواة حتماً في أي طبقة من الطبقات، ولهذا لا يناسب أن نعتبره من أقوال النبي (ﷺ). وكيف نسلِّم عميانا مادة الرواية التي تنال من ثقة الأنبياء، اعتماداً على محض الإسناد. ولست جاهلاً بتلك الأدلة التي قدمها أكابرُ المحدثين في الدفاع عن هذه الرواية بل ما وجدتها مقنعة.!

هكذا اعتبر الشيخ المودودي هذه الرواية رواية إسرائيلية وصفها بالمهملة اللاغية الخرقاء. اعتمد في ذلك على تحكيم عقله فقط في نقد الحديث مستأنسا بما قال الفخر الرازي، بل جاء بما لم يأت بها الرازي ولا غيره.

خلاصة المبحث الثاني:

من خلال ما تم عرضه بالمبحث الثاني تبين أن: من العلماء من ذهب إلى تأويل تلك الكلمات الواردة في الحديث واعتبارها من معاريض الكلام، وأن تسميتها في الحديث

بالكذب إنما هو بالنظر إلى صورتها فقط، أي أن تلك الكلمات صورتها صورة الكذب، وحقيقتها ليست بالكذب، أو أنها سميت بذلك بالنظر لما فهمه الغير منه، لا بالنسبة إلى ما قصده المتكلم. وأما وجه تسمية إبراهيم (عليه السلام) لها بأنها كذبات كما في حديث الشفاعة، واعتباره ذلك ذنبا فإنما هو لمخالفته الأولى من حيث كونه نبيا مرسلا ليس واحدا من عامة الناس.

ومن العلماء من ذهب إلى أن تلك الكلمات هي كذبٌ حقيقي ولكنه لمصلحة دينية واعتبروه أمرا جائزا، وأنه لا مانع أن يكون الله تعالى أذن لنبيه (عليه السلام) في ذلك كما أذن ليوسف (عليه السلام) في قضيته الشهيرة مع إخوته.

وفريق ثالث مال إلى رد الحديث بالكلية واضعا نفسه موضع المنتصر لمقام النبوة مبررا موقفه بأنه بين خيارين أحلاهما مر، فإن قبل بصحة الحديث فقد حكم على نبي الله إبراهيم (عليه السلام) بالكذب وهو ما يتعارض مع مقام النبوة وعصمتها، وإن رفض معنى الحديث فقد أنكر كلام النبي (ﷺ)، فاختار الطعن في رواة الحديث واتهامهم بالتقصير في نقل الرواية الصحيحة عن النبي (ﷺ). وقد سبق من خلال هذا المبحث عرض تلك المذاهب بالتفصيل مع أدلة كل منهم التي اعتمدوا عليها، ويبقى فقط الترجيح بين تلك المذاهب، وهو ما سيرد ذكره بالمبحث الثالث بحول الله تعالى وقوته.

***

المبحث الثالث: في الترجيح بين مذاهب أهل العلم الواردة في دفع الإشكال.

من واقع استقرائي لمذاهب أهل العلم في دفع الإشكال الوارد في معنى هذا الحديث تبين لي أن للناس من المتقدمين والمتأخرين في الترجيح بين تلك المذاهب مذاهب، والذي يظهر لي ويطمئن إليه قلبي من خلال ما تقدم- والله تعالى أجل وأعلم بالصواب – أن المذهب الأول الذي سلك أصحابه مسلك التأويل مع إقرارهم بصحة الرواية وثبوتها هو الراجح من بين تلك المذاهب، وأن ما قاله إبراهيم (عليه السلام) لا يُعدُّ كذبا على الحقيقة، وإنما هو من معاريض الكلام، وباتفاق العلماء فإن المعاريض لا تُعد كذبا في الحقيقة، وقد رُوي من وجه حسن كما تقدم: إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب.

ولو سلمنا لمن قال بحمل تلك الكلمات على أنها كذبٌ حقيقي لمصلحة دينية مأذون له فيه لأدى إلى عدم الثقة بالشرائع، فإن تجويز الكذب على الأنبياء لمصلحة يؤدي إلى تجويزه عليهم في كل ما أخبروا به، وبذلك ترتفع الثقة بالشرائع.

وقد تقدم قول ابن عقيل الذي نقله عنه ابن حجر وغيره وهو يعد كلاما مؤيدا لما ترجح من هذه المذاهب، قال: دلالة العقل تصرف ظاهر هذا اللفظ، وذاك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثوقا به ليعلم صدق ما جاء به عن الله، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه، وإنما استعير ذكر الكذب لأنه بصورة الكذب فَسَماهُ كذبا مجَازًا، وَلَا يجوز سوى هَذَا. ولو كان ما فعله إبراهيم الخليل (عليه السلام) كذبا حقيقيا لصار ذلك منه أمرا مذموماً، ولأنكر الله تعالى عليه ذلك في قرآنه، ولكن إقرار الله تعالى له دليل على جوازه ما صدر عنه.

وأما اعتذار الخليل إبراهيم (عليه السلام) يوم القيامة عن الشفاعة وذكره ما صدر منه؛ فلإشفاقه من هول ذلك الموقف، أو لأن الأولى والأليق بمرتبة النبوة والخلة أن يخبر بالحق، ويخبر بالواقع كيفما كان الأمر، ومهما كانت النتائج، ولكنه استعمل

الرخصة وهي لا تليق بمنزلته السامية، وكان عدم استعمال الرخصة أولى من استعمالها، فكان (عليه السلام) مخالفا الأولى.

وقد اعتذر كل الأنبياء – سوى نبينا محمد (ﷺ) عن أمور اعتقدوها ذنوباً، وليست كذلك، وإنما كان اعتذارهم إشفاقاً وخوفاً من هول ذلك الموقف. أو على حد قول الإمام القرطبي المتقدم ذكره: لنتبيّن درجة من يقول: نفسي نفسي من درجة من يقول: أمتي أمتي. والله أعلم.

ومما يجدر التنبيه عليه أن الأصل في مسألة المعاريض أو الحيل أنها مبنية على حسن استعمال الألفاظ، فمن أحسن استخدام اللفظ فقد استبرأ لدينه ونجا من الحيلة المحرمة ومن الكذب.

وقد استعمل نبينا الكريم (ﷺ) ومن بعده من الصحابة وكبار التابعين المعاريض في غير موضع، ومن ذلك ما حكته كتب السير بأسانيد فيها مقال: أنه في غزوة بدر قام (ﷺ) ومعه أبو بكر (رضي الله عنه) يستكشف أحوال جيش المشركين، وبينما هما يتجولان في تلك المنطقة لقيا شيخا من العرب، فسأله رسول الله (ﷺ) عن جيش قريش، وعن محمد وأصحابه، وما بلغه (ﷺ) من أخبارهم: قال الشيخ لا أخبركما حتى تخبراني ممن أنتما. فقال له رسول الله (ﷺ) «إذا أخبرتنا أخبرناك» فقال: أو ذاك بذاك؟ قال: «نعم»، فقال الشيخ: فإنه بلغني أن محمدًا وأصحابه خرجوا يوم كذا وكذا، فإن كان صدق الذي أخبرني فهم اليوم بمكان كذا وكذا، للمكان الذي به جيش المسلمين، وبلغني أن قريشًا خرجوا يوم كذا وكذا، فإن كان صدق الذي أخبرني فهم اليوم بمكان كذا وكذا، للمكان الذي فيه جيش المشركين فعلاً، ثم قال الشيخ: لقد أخبرتكما عما أردتما، فأخبراني ممن أنتما؟ فقال رسول الله (ﷺ): «نحن من ماء»، ثم انصرف النبي (ﷺ) وأبو بكر عن الشيخ، وبقي هذا الشيخ يقول: ما من ماء؟ أمن ماء العراق؟

وجاء رجل إلى النبي (ﷺ) فقال: احملني فقال: ما عندي إلا ولد الناقة. فقال الرجل: ما أصنع بولد الناقة؟ فقال النبي (ﷺ): وهل يلد الإبلَ إلا النوقُ.

وهذا أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) خليفة رسول الله (ﷺ) وصاحبه في هجرته، لما كان مهاجرا مع النبي (ﷺ) وكان الصديق شيخًا يُعرف، ونبي الله (ﷺ) شاب لا يعرف بين القبائل، فيلقى الرجل أبا بكر فيقول: من هذا الرجل الذي بين يديك؟ فيقول: هذا الرجل هادٍ يهديني الطريق، فيحسب الحاسب أنه يعنى به الطريق الحسي يعني أنه هادٍ يهديه في الصحراء، وإنما يريد أبو بكر أنه (ﷺ) هادٍ يهديه إلى طريق الصلاح والاستقامة.

والأمثلة في استعمال المعاريض أكثر من أن تحصى في مثل هذا الموضع، وما ذكرته فيه من الإشارة ما يكفي عن طول العبارة، والله تعالى أعلم.

***

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على صادق الوعد الأمين، المبعوث بالحق هداية ورحمة للعالمين، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه والتابعين. وبعد.. فقد انتهت هذه الدراسة بحول الله وقوته إلى عدة نتائج يمكن أن نجمل أهمها فيما يلي:

أولاً: أن الاختلاف الكبير الحاصل بين أهل العلم في بيان المعنى الحقيقي لما وصف بـ «الكذبات الثلاث» في هذا الحديث يعود في أصله إلى صراحة لفظ النبي (ﷺ) في تسميته لتلك الكلمات بالكذبات، وإلى إقرار خليل الله إبراهيم (عليه السلام) بنفسه لذات اللفظ كما في حديث الشفاعة.

ثانياً: أجوبة أهل العلم في هذه المسألة تكاد تنحصر في المذاهب الثلاثة المذكورة آنفا والتي تعود في مجملها إلى أمور ثلاثة:

أولها: أنَّ ما صدر من إبراهيم (عليه السلام)، إنَّما هو من باب المعاريض المرخص له فيها رغم ظاهر كلام النبي (ﷺ) في لفظ الحديث واعتقادنا ثبوته وصحته، وقد سبق في هذا المعنى قول الإمام النووي حين قال: أما إطلاق لفظ الكذب عليها فلا يمتنع لورود الحديث به، وأما تأويلها فصحيح لا مانع منه.

وثانيها: أنه كذبٌ محضٌ في ذات الله أراد به إبراهيم (عليه السلام) إذلال أهل الكفر والضلال، ويؤيد كونه في ذات الله قول النبي (ﷺ) نفسه في الحديث: ثِنْتَيْنِ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ اللَّهِ عزَّ وجل. وقال أهل العلم في الثالثة أيضا أنها في ذات الله لما كان قصده حفظ النفس التي أمر الله تعالى بحفظها، وصون العرض زوجته. ودافع هؤلاء إلى القول بذلك أن الوقوف عند لفظ رسول الله (ﷺ) وقول خليل الله إبراهيم (عليه السلام) أَولى من التأويل وصرف اللفظ عن ظاهره، وقد تقدم ما أثاره هذه القول من اشكالات، فالذي يطمئن إليه القلب عند التأمَّل أن تلك الكلمات ليست

من الكذب المَحْضِ الذي يجلب المذمة لصاحبه، أو يتعارض مع مقام النبوة وعصمتهم.

وثالثها: رد الحديث وإنكاره، واتهام رواته بالتقصير في نقل الخبر الصحيح عن رسول الله (ﷺ) وهو ما لا يؤيده أحدٌ من أهل النقل أو العقل السالم من الزوابع والشبهات.

ثالثاً: أقوى ركائز الإشكال في هذه المسألة تسمية النبي (ﷺ) لتلك الكلمات بالكذبات، والحق أنه أمر شديد الإغلاق لا سيما إذا انضم إليه وصف أبينا إبراهيم (عليه السلام) لتلك الكلمات كما في حديث الشفاعة، والجواب على ذلك ما قاله ابن القيم رحمه الله تعالى: قال:«... وَلم أجد فِي هَذَا الْمقَام للنَّاس جَوَابا شافيا يسكن الْقلب إِلَيْهِ...، وَقد فتح الله الْكَرِيم بِالْجَوَابِ عَنهُ فَنَقُول: الْكَلَام لَهُ نسبتان نِسْبَة إِلَى الْمُتَكَلّم وقصده وإرادته، وَنسبَة إِلَى السَّامع وإفهام الْمُتَكَلّم إِيَّاه مضمونه، فَإِذا أخبر الْمُتَكَلّم بِخَبَر مُطَابقٍ للْوَاقِع وَقصد إفهام الْمُخَاطب فَهُوَ صدق من الْجِهَتَيْنِ، وَأَن قصد خلاف الْوَاقِع وَقصد مَعَ ذَلِك إفهام الْمُخَاطب خلاف مَا قصد بل معنى ثَالِثا لَا هُوَ الْوَاقِع وَلَا هُوَ المُرَاد فَهُوَ كذب من الْجِهَتَيْنِ بالنسبتين مَعًا، وَإِن قصد معنى مطابقا صَحِيحا وَقصد مَعَ ذَلِك التعمية على الْمُخَاطب وإفهامه خلاف مَا قَصده فَهُوَ صدق بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَصده كذب بِالنِّسْبَةِ إِلَى إفهامه، وَمن هَذَا الْبَاب التورية والمعاريض وَبِهَذَا أطلق عَلَيْهَا إِبْرَاهِيم الْخَلِيل (عليه السلام) اسْم الْكَذِب مَعَ أَنه الصَّادِق فِي خَبره وَلم يخبر إِلَّا صدقا فَتَأَمل هَذَا الْموضع الَّذِي أشكل على النَّاس.[1]

هذا والله تعالى أعلى وأعلم، وبه الهداية ومنه التوفيق، وأستغفر الله العظيم وأتوب إليه، والحمد لله رب العالمين.

***

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: ج٢/ص٣٦.

المراجع

(١) أحكام القرآن: لأبي بكر بن العربي القاضي محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة: لمحمد بن عبد الرحمن الخميس ط/ دار الصميعي، المملكة العربية السعودية.

(٣) الإفصاح عن معاني الصحاح: ليحيى بن هُبَيْرَة الذهلي الشيبانيّ (ت ٥٦٠هـ) تحقيق: فؤاد عبد المنعم ط/دار الوطن ١٤١٧هـ.

(٤) إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِمِ: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) ت/ د يحْيَى إِسْمَاعِيل، ط/ دار الوفاء، مصر١٩٩٨م.

(٥) البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي، ط: دار ابن الجوزي – الرياض، ١٤٣٦هـ.

(٦) بيان المعاني: لعبد القادر بن ملّا حويش السيد محمود آل غازي العاني (ت ١٣٩٨هـ) ط: مطبعة الترقي – دمشق، ١٩٦٥م.

(٧) تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

(٨) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة: للقاضي ناصر الدين البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) تحقيق: لجنة بإشراف نور الدين طالب، ط: الكويت ٢٠١٢م.

(٩) تفسير ابن كثير: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرون: (مؤسسة قرطبة، مكتبة أولاد الشيخ).

(١٠) تفسير الألوسي المسمى روح المعاني: لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ) ط: دار الكتب العلمية.

(١١) تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل: لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (ت: ٥١٠هـ) ط إحياء التراث.

(١٢) تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل: لأبي الحسن علاء الدين، المعروف بالخازن (ت ٧٤١هـ) ط: دار الكتب العلمية.
(١٣) تفسير الرازي المسمى مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: لأبي عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ط: دار إحياء التراث.
(١٤) تفسير السمعاني: لأبي المظفر، منصور بن محمد المروزي السمعاني (ت٤٨٩هـ) تحقيق: ياسر بن إبراهيم ط: دار الوطن، الرياض – السعودية.
(١٥) تفسير الطبري المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، ط: دار التربية والتراث – مكة.
(١٦) تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله، محمد بن أحمد القرطبي تحقيق: أحمد البردوني، ط: دار الكتب المصرية بالقاهرة.
(١٧) تفسير الكشاف: لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله الزمخشري [ت ٥٣٨ هـ] ط دار الريان للتراث بالقاهرة.
(١٨) تفسير مبهمات القرآن: لأبي عبد الله محمد بن علي البلنسي (ت٧٨٢ هـ) ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت.
(١٩) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت٧٥١)، ط دار عطاءات العلم بالرياض.
(٢٠) التوضيح لشرح الجامع الصحيح: لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) ط: دار النوادر.
(٢١) حاشية السندي على سنن الترمذي: لأبي الحسن الكبير محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨ هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
(٢٢) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: لمحمد علي بن محمد بن علان الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧هـ)، ط/ دار المعرفة بيروت – لبنان.

(٢٣) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية: لعبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١ هـ) ت الوكيل ط: مكتبة ابن تيمية – القاهرة.
(٢٤) زوابع في وجه السنة قديما وحديثا: صلاح الدين مقبول، ط/عالم الكتب.
(٢٥) سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط نشر: دار الرسالة العالمية،٢٠٠٩م.
(٢٦) سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩ هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط نشر: دار الرسالة العالمية،٢٠٠٩م.
(٢٧) سير أعلام النبلاء: لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ط: الرسالة.
(٢٨) شرح البخاري المسمى المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية: لشمس الدين محمد بن عمر السفيري (ت ٩٥٦هـ) ط/ دار الكتب العلمية.
(٢٩) شرح السيوطي على مسلم المسمى الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ط: دار ابن عفان.
(٣٠) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ(الكاشف عن حقائق السنن): لشرف الدين الحسين الطيبي (ت٧٤٣ هـ) ط: مكتبة نزار الرياض.
(٣١) شرح سنن أبي داود: لأبي العباس شهاب الدين أحمد ابن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (ت ٨٤٤ هـ) ط/ دار الفلاح الفيوم – مصر.
(٣٢) شرح صحيح البخاري: لأبي الحسن ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩ هـ) ط مكتبة الرشد – السعودية، الرياض.
(٣٣) شرح صحيح البخاري: لأبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي المعروف بقِوَام السنة الأصبهاني (ت ٥٣٥ هـ) ط: دار أسفار – الكويت.
(٣٤) شرح مصابيح السنة للإمام البغوي: لمحمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ، الرُّوميُّ المشهور بـ ابن المَلَك (ت ٨٥٤ هـ) ط: إدارة الثقافة الإسلامية.

(٣٥) الشفا بتعريف حقوق المصطفى: لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤ هـ) ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
(٣٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل الجوهري (ت٣٩٣هـ) ط/ دار العلم للملايين.
(٣٧) صحيح ابن حبان المسمى بالتقاسيم والأنواع: لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (ت٣٥٤هـ) ط: دار ابن حزم – بيروت.
(٣٨) صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ) تحقيق د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار ابن كثير– دمشق١٩٩٣ م.
(٣٩) صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ) تحقيق: عبد الباقي، نشر مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه: ١٩٥٥م.
(٤٠) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ) ط/هجر.
(٤١) عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم للأستاذ الدكتور محمد أبو النور الحديدي. ط/ مطبعة الأمانة بالقاهرة.
(٤٢) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) ط: دار طيبة – الرياض.١٩٨٥ م.
(٤٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين أبو محمد محمود العيني (ت ٨٥٥ هـ) ط دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر) – بيروت.
(٤٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ) ط: المكتبة السلفية – مصر ١٣٩٠ هـ.
(٤٥) فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري (ت٦٥٦هـ): لأبي محمد حسن بن علي البدر الفيومي (ت٨٧٠ هـ).

(٤٦) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ) ط/ دار الجيل – بيروت.
(٤٧) القبس في شرح موطأ مالك: للقاضي محمد بن عبد الله، أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ). ط: دَار الغَرب الإسلامي.
(٤٨) كشف المشكل من حديث الصحيحين: لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) تحقيق: علي حسين البواب، ط/ دار الوطن – الرياض.
(٤٩) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: لمحمد بن يوسف، شمس الدين الكرماني (ت ٧٨٦هـ)، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت.
(٥٠) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري: لأحمد بن إسماعيل الكوراني (ت٨٩٣هـ) ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
(٥١) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: لأبي عبد الله شمس الدين، محمد بن عبد الدائم البِرْماوي (ت ٨٣١ هـ)، ط: دار النوادر، سوريا.
(٥٢) لسان العرب: لابن منظور (ت ٧١١هـ) ط/ دار صادر – بيروت.
(٥٣) لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ) ط: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.
(٥٤) لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح: لعبد الحق بن سيف الدين البخاري الدِّهلوي الحنفي (ت١٠٥٢هـ) ط/ دار النوادر، دمشق.
(٥٥) مجموع الفتاوي: لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت٧٢٨ هـ) ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة – السعودية.
(٥٦) مجموع رسائل الحافظ العلائي: لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (ت٧٦١ هـ) ط: الفاروق الحديثة بالقاهرة.
(٥٧) المخارج في الحيل: لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت١٨٩هـ). ط: مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة.

(٥٨) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لعلي بن (سلطان)، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ) ط: دار الفكر، بيروت.
(٥٩) المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك: للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ) ط: دَار الغَرب الإسلامي.
(٦٠) مصابيح الجامع: لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر، المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) ط دار النوادر، سوريا.
(٦١) مطالع الأنوار على صحاح الآثار: لأبي إسحاق ابن قرقول، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، (ت ٥٦٩هـ) ط: دولة قطر.
(٦٢) معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ): ط: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.
(٦٣) معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران): للسيوطي (ت ٩١١هـ) ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
(٦٤) المُعْلم بفوائد مسلم: لأبي عبد الله محمد بن علي المازري (ت ٥٣٦ هـ) ط: الدار التونسية.
(٦٥) المفاتيح في شرح المصابيح: للحسين بن محمود، مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمُظْهِري (ت ٧٢٧ هـ) ط: دار النوادر.
(٦٦) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: لابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١هـ) ط: دار الكتب العلمية – بيروت.
(٦٧) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦هـ)، ط/ دار ابن كثير، دمشق – بيروت.
(٦٨) منة المنعم في شرح صحيح مسلم: لصفي الرحمن المباركفوري، ط: دار السلام المملكة العربية السعودية.

(٦٩) منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»: لزكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) ط: مكتبة الرشد . السعودية.
(٧٠) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام المعروف بابن تيمية (ت ٧٢٨هـ).
(٧١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت.
(٧٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ط: دار المعرفة، بيروت لبنان.
(٧٣) الميسر في شرح مصابيح السنة: لأبي عبد الله فضل الله، شهاب الدين التُّورِبِشْتِي (ت ٦٦١ هـ) ط: مكتبة نزار مصطفى الباز.
(٧٤) نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت١٠٦٩هـ): ط/ دار الكتب العلمية.
(٧٥) النكت في معاني القرآن الكريم وإعرابه: لعلي بن فَضَّال المُجَاشِعِي القيرواني (ت ٤٧٩هـ) ط: دار الكتب العلمية – بيروت.
(٧٦) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ) ط: دار الحديث، مصر.
(٧٧) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القرطبي (ت ٤٣٧هـ).
(٧٨) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ) ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

***

فهرس الموضوعات

ملخص البحث:..... ٢٦٩١
مقدمة..... ٢٦٩٤
التمهيد:..... ٢٧٠٠
أولاً: في بيان مفردات عنوان البحث والتعريف بها:..... ٢٧٠٠
المبحث الأول: تخريج الحديث محل الدراسة:..... ٢٧٠٥
المطلب الأول: ذكر الروايات التي صرَّح فيها نبينا محمد (ﷺ) أو غيره من أصحابه الكرام بنسبة «الكذبات الثلاث» إلى إبراهيم (عليه السلام)..... ٢٧٠٥
الفرع الأول: في ذكر المرفوع من روايات الحديث إلى النبي (ﷺ): ٢٧٠٥
الفرع الثاني: في ذكر الموقوف من روايات الحديث وتخريجها:..... ٢٧٠٧
المطلب الثاني: ذكر الروايات التي صرَّح فيها نبيُ الله إبراهيم (عليه السلام) أو أشار بنفسه إلى وقوع «الكذبات الثلاث» منه، والكلام فيه على فرعين، الفرع الأول: ذكر روايات ورد فيها ذلك تصريحا، وتخريجها:..... ٢٧٠٨
الفرع الثاني: ذكر روايات ورد فيها ذلك بالإشارة أو التلميح، وتخريجها: ٢٧٠٨
المبحث الثاني: بيان وجه الإشكال في هذا الحديث، وذكر أقوال أهل العلم من الشرَّاح وغيرهم، وبيان مذاهبهم في دفع الإشكال الوارد في معناه..... ٢٧١٣
المطلب الأول: في بيان وجه الإشكال في هذا الحديث: ٢٧١٣
المطلب الثاني: في بيان مذاهب أهل العلم في دفع هذا الإشكال:..... ٢٧١٥
خلاصة المبحث الثاني:..... ٢٧٥١
المبحث الثالث: في الترجيح بين مذاهب أهل العلم الواردة في دفع الإشكال. . ٢٧٥٣
الخاتمة:..... ٢٧٥٦
المراجع..... ٢٧٥٨
فهرس الموضوعات..... ٢٧٦٥